التعليم العالى فى مصر
التقرير الوطنى
ملخص

التعليم العالي في مصر - التقرير الوطني

ملخص

مقدمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين يواجه التعليم العالي في مصر تحديات غير مسبوقة، نتيجة لتأثيرات العولمة المتدفقة من شتى الجهات، وزيادة أهمية المعرفة بوصفها المحرك الأول للنمو، وثورة المعلومات والاتصالات. ومع هذا تبرز فرص من بين هذه التحديات، ومن بينها الدور الذي يقوم به التعليم بصفة عامة، والتعليم ما بعد الثانوي بصفة خاصة، في بناء اقتصاديات المعرفة.

انطلاقًا من إدراك هذه الحقائق، أسست وزارة التعليم العالي في مصر لجنة قومية لإصلاح التعليم العالي عام ١٩٩٧ تسلط الضوء على التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر وتضع استراتيجيات تعليمية للتعامل معها، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر قومي عام ٢٠٠٠ يهدف إلى تبني برنامج إصلاح طويل المدى مدته سبعة عشر عامًا. تلخصت الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح في: أولًا، رفع مستوى الكفاءة عن طريق منح الجامعات مزيدًا من الاستقلال وترشيد الاعتمادات المالية الحكومية. ثانيًا، رفع مستوى الجودة عن طريق تدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وتبني نظام العمل بالتمويل التنافسي. ثالثًا، تحسين جودة ونوعية التعليم الفني المتوسط ورفع شأنه، وإصلاح مناهجه، ودعم إدارته، وتعزيز مؤسساته الصغيرة. ورُتبت هذه الأهداف من حيث الأولوية وفقًا لتغير الموارد المالية، ودعمت الحكومة ستة مشروعات أقيمت في الخطة الخمسية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، وهي مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ومشروع الكليات التكنولوجية، ومشروع ضمان الجودة والاعتماد، ومشروع تطوير كليات التربية، ومشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصندوق مشروع تطوير التعليم العالي.

اعتمدت وزارة التعليم العالي - ممثلة في وحدة التخطيط الاستراتيجي - على التجارب التي خاضتها، وأصبحت تحرص على تبني توجه منهجي في التخطيط للتعليم يكون قائمًا على معلومات دقيقة حول حاجات القطاع الأكاديمي وأولوياته. ومن المنتظر أن يعزز هذا التوجه كفاءة عمليات صنع القرار. من هذا المنطلق بدأت وحدة التخطيط الاستراتيجي تقود المسيرة بطرح دراسة لقطاع التعليم تكون نقطة انطلاق في عملية التخطيط المرجوة، ونقدم ملخصًا لها في هذه الوثيقة. والتزامًا بالمعايير الدولية حدد فريق وحدة التخطيط الاستراتيجي الشروط المرجعية المتعلقة بهذه الدراسة تحديدًا تامًّا، ثم ناقشها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومع خبراء البنك الدولي، وبصفة عامة اتفق الأطراف على أن يقوم فريق وحدة التخطيط الاستراتيجي بدراسة لقطاع التعليم في صورة تقرير نلخصه في هذه الوثيقة. يقدم هذا التقرير تحليلًا لحالة نظام التعليم العالي في مصر ومسئولياته وثماره محاولًا أن يحدد مواطن القوة والضعف فيه وفرص التحسين، ويتناول التقرير على وجه التحديد الأوضاع الخاصة بالموارد البشرية والتنمية في هذه البلد بدراسة الجوانب التالية: الالتحاق بالتعليم العالي، الكفاءة الداخلية، الجودة، الكفاءة الخارجية، التكاليف والتمويل، التنظيم والإدارة، الحقوق، الانطلاق إلى العالمية.

كذلك سيعمل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتوازي مع ذلك على إعداد تقرير مشترك، يقدم رؤية عامة للتعليم العالي في مصر وتحليلًا لنفس الجوانب التي انطلق منها التقرير الذي أعده فريق وحدة التخطيط الاستراتيجي مقارنةً به وبالمعلومات التي حصلا عليها في اللقاءات التي أجريت أثناء الزيارات الميدانية. أُعدَّ هذا التقييم للسياسة التعليمية في إطار برنامج عمل إدارة التعليم التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالشراكة مع البنك الدولي، وبهذا تقطع مصر خطى رائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا في هذا الصدد.

فريق إعداد تقرير تقييم التعليم العالي في مصر

أ. د. جلال عبد الحميد	مستشار الوزير لشئون التخطيط الاستراتيجي
د. رشا سعد	مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي
د. هشام وجيه جمعة	نائب مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي
أ. د. أماني خليفة	مستشار بوحدة التخطيط الاستراتيجي
د. ياسر جاد الله	مستشار بوحدة التخطيط الاستراتيجي

لمزيد من المعلومات حول التقرير، يرجى الاتصال بـ:
أ. د. جلال عبد الحميد
مستشار الوزير لشئون التخطيط الاستراتيجي
وزارة التعليم العالي
٩٦ شارع أحمد عرابي، المهندسين، الجيزة

تليفون: ١٠ ٥٨٦ ٣٣٤ ٠٢ ٢+ داخلي ٢٣٩
فاكس: ١٠ ٥٧٦ ٣٣٤ ٠٢ ٢+ داخلي ٢٧٤
الموقع: http://www.mhe-spu.org

الفصل الأول: تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي في مصر

(١-١) مقدمة:

يعرض هذا الفصل الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر، ويقدم نظرةً إجمالية لنظام التعليم في مصر بصفة عامة، ونظام التعليم العالي بصفة خاصة، وهذا يتضمن الإشارة إلى النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، والنظام القانوني والدستور، وتوزيع القوى العاملة.

(١-٢) المعلومات الجغرافية والديموغرافية:

يبلغ إجمالي مساحة مصر ١,٠١ مليون كيلومتر مربع، وأبرز معالمها النيل والصحراء، ويعيش ما يزيد على ٩٧ بالمائة من السكان في شريط وادي النيل الضيق وفي الدلتا، وهما يمثلان نحو ٥٪ من إجمالي أرض الدولة. تنقسم الدولة إلى ٢٨ محافظة تندرج تحت سبع مناطق اقتصادية (انظر الشكل رقم ١-١)، وقُدِّر تعدادها بـ ٧١,٣٤٨ مليون نسمة في ٢٠٠٦/١/١ (٣٤,٨٣٩ مليون امرأة، و٣٦,٥٠٩ مليون رجل). يبلغ معدل نمو السكان السنوي ١,٨٤٪ وتقدر الكثافة السكانية بـ ٧٠,٧ نسمة/كم². تبلغ نسبة سكان الحضر ٤٢٪ من إجمالي السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦)، ونحو ١٢,٩٪ من السكان بلغوا سن دخول المدرسة الابتدائية.

شكل (١-١) المناطق الاقتصادية السبع في مصر

(١-٣) توزيع القوى العاملة:

استنادًا إلى الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٠٦، فإن إجمالي القوى العاملة يقدر بـ ٢١٠١٧٤٠٠ عامل و٢٠٤٠٠٧٠٠ عاطل عن العمل، مما يجعل نسبة البطالة ٩,٣٪ موزعة بالتساوي تقريبًا بين الريف والحضر. لم تشهد هذه النسبة تحسنًا كبيرًا منذ ١٩٩٥ (كانت حينها ١١,٢٪)، ويرجع هذا إلى التعديل التدريجي الذي أُجري على نظام العمل الحكومي والذي خُفض بمقتضاه عدد الوظائف الحكومية خفضًا كبيرًا بلغ مليون وظيفة.

بلغت نسبة بطالة النساء ٢٥,٠٨٪ من إجمالي الأيدي العاملة، وهي أسوأ نسبيًّا من النسبة السابقة في منتصف التسعينيات (٢٠,٣٪). ويُلاحظ أن التحسن الأكبر شهدته المناطق الريفية حيث ارتفعت نسبة عمل (النساء) من ١٧,٨٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٦,١٪ عام ٢٠٠٦. ومع هذا فإن تقلص دور القطاع العام بوصفه القطاع الذي يغلب أن تعمل به النساء تسبب في تراجع معدلات تحسن عمل المرأة.

إذا أخذنا في الاعتبار الدرجة العلمية تصبح نسبة البطالة (بين من تجاوزوا الخامسة عشرة) ١٩,٨٪ و١٤٪ و٠,٩٪ لمن لم يصلوا للتعليم الثانوي، ولمن حصلوا عليه، ولمن تلقوا تعليمًا جامعيًّا على الترتيب. ويوضح هذا أن أقل معدلات البطالة توجد بين الحاصلين على درجات علمية أعلى.

لا تزال الحكومة تقوم بدور كبير في سوق العمل وذلك عن طريق تعيين نحو ٥,٥٨ مليون شخص، بنسبة ٢٦,٥٪ من القوى العاملة، غير أن هذه النسبة انخفضت عن عام ١٩٨٢ إذ كانت حينها ٤٠٪. وتعد سياسة خصخصة القطاع الحكومي والجهود التي بذلت لتحويل القطاع الخاص غير الرسمي إلى قطاع رسمي عاملان أساسيان ساهما في خلق فرص عمل جديدة شجعت الكثير من الناس على الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وأدى هذا إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في التوظيف لتصل إلى ١٤,٠٤ مليون موظف بما يعادل ٦٨,٥٪ من إجمالي القوى العاملة. منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥ (جدول ١-٢)، شهدت نسب العاملين في قطاع الزراعة انخفاضًا بينما ارتفعت نسب العاملين في قطاعات التعدين والبترول والصناعة والمقاولات. في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ توزع العاملون بين قطاعات الخدمات (٤٥,٢٣٪) والزراعة (٢٧,٢٩٪) والتعدين والبترول والصناعة (١٣,٤٥٪) والمقاولات (٧,٨٪) على الترتيب. ويمثل العاملون في قطاعي التعليم والصحة ٦,٢٣٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة السابقة.

جدول (١-٢): توزيع العاملين وفقًا للنشاط

	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الزراعة	٢٨,٤٠٪	٢٧,٢٩٪
التعدين والبترول والصناعة	١٢,٦٢٪	١٣,٤٥٪
المقاولات	٧,٧٨٪	٧,٨٠٪
الخدمات التعليمية والصحية	٥,٦١٪	٦,٢٣٪
الخدمات	٤٥,٥٩٪	٤٥,٢٣٪

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية

(١-٤) نبذة تاريخية للتعليم العالي في مصر:

يعود التعليم العالي في مصر إلى عام ٩٨٨ الميلادي وافتتاح الجامع الأزهر. تأسس الجامع الأزهر على يد الفاطميين ويعد من أقدم جامعات العالم التي لا تزال تقدم خدماتها. تأسس الجامع الأزهر في الأصل ليكون جامعة تمنح الدرجات العلمية وكانت به أقسام مستقلة لتدريس العقيدة والتوحيد والشريعة والفقه والنحو العربي والفلك الإسلامي والفلسفة الإسلامية القديمة والمنطق في الفلسفة الإسلامية. وعام ١٨١٦ غيَّر الوالي الشهير محمد علي نظام التعليم تغييرًا جذريًّا حين أخذ على عاتقه بناء ما يُعرف بمصر الحديثة، وحتى يلبي محمد علي الاحتياجات التي تطلبها تحقيق هذا أسس مدارس ابتدائية نظامية ومدارس عليا في مجالات الهندسة والمحاسبة والإدارة.

بعد سنوات تبنى خلفاء محمد علي رؤى مختلفة لنظام التعليم في مصر. دعا جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده - اللذان استفادا من البعثات التي أرسلت إلى أوروبا - إلى تبني نظام جديدة لتعليم الشعب المصري، وتبلور هذا الهدف في شكل قانون جديد سنه

الكيان التشريعي عام ١٨٧٦. وكان من أهم ملامح إعادة هيكلة النظام التعليمي دمج الكُتَّاب وما تبقى من المدارس الفنية التي أنشأها محمد على في ما يُعرف بالمدارس الأهلية.

وشجع ظهور طبقة متعلمة من المصريين مجموعةً من القادة والأعيان المصريين على التبرع لتأسيس أول جامعة وطنية في مصر عام ١٩٠٨ عرفت فيما بعد بجامعة القاهرة. وبوصفها مؤسسة خاصة كانت تركز على الفنون الحرة فتدرس الاقتصاد والفلسفة والتاريخ والأدب (ريتشاردز، ١٩٩٢) وكان يتولى التدريس أساتذة قادمون من أوروبا. منح الخديوي عباس (ملك مصر) دعمه لهذه الجامعة، وعين ابنه فؤاد الأول رئيسًا لها. وفيما بعد - عام ١٩٤٠ - تغير اسم الجامعة ليصبح جامعة فؤاد الأول.

وتُوجت مسيرة هذه الجهود بما قام به سعد زغلول باشا، وزير المعارف العمومية، إذ أسس عددًا من المدارس الزراعية فيما بين عامي ١٩١١ و١٩٢١ (كوتشران، ١٩٨٦) صار بعضها مدارس عليا. وبالتوازي مع هذا، ترددت منذ عام ١٩١٤ الدعوة لإرسال الطلاب للدراسة في أوروبا، وخاصةً في فرنسا وبريطانيا وسويسرا. ولم يكن يطيق تحمل تكاليف هذا سوى الأغنياء من المصريين. بدأت مرحلة جديدة من مراحل التعليم العالي عام ١٩١٩ عندما أسس مجموعة من الأمريكيين المهتمين بنشر الثقافة الأمريكية في الشرق الأوسط الجامعةَ الأمريكية لتكون جامعة تدرس باللغة الإنجليزية. وإيمانًا من الحكومة بأهمية التعليم العالي أنشأت جامعتين إحداهما في الإسكندرية عام ١٩٤٢ والأخرى في القاهرة (جامعة عين شمس) عام ١٩٥٠. وجاء ذلك أيضًا استجابة للتزايد المستمر في أعداد خريجي المدارس الثانوية.

استمرت هذه التحركات على نطاق أوسع بعد ثورة ١٩٥٢، إذ أصبح نظام التعليم نظامًا اجتماعيًّا تمامًا. وقد ورد هذا بوضوح في تعديل دستوري نص على أن التعليم حق لكل مواطن مصري. وانعكس الإطار الاشتراكي انعكاسًا واضحًا على النظام التعليمي في صورة اتباعه نظامًا مركزيًّا، وزيادة الملتحقين به زيادةً كبيرة. بل إن هذا المفهوم انتقل إلى بلاد أخرى عربية وإسلامية وأفريقية عندما وفرت مصر منحًا لآلاف الطلاب المنتمين لهذه البلاد رغم ما تعانيه من قيود اقتصادية. وهذا بدوره مكَّن مصر من القيام بدور هام في تطوير هذه البلاد.

جاءت الانطلاقة الحقيقية لنمو التعليم العالي في مصر عام ١٩٧٥، فحتى ذلك الحين كانت هناك خمس جامعات حكومية في مصر. وفي مطلع ستينيات القرن العشرين كانت الحكومة قد تبنت سياسة للتوسع في التعليم العالي، وبدأت تفتتح أفرعًا لجامعاتها في أنحاء الجمهورية (جدول ١-٣)، وتحولت هذه الأفرع إلى جامعات مستقلة عام ١٩٧٠. فعلى سبيل المثال، كانت جامعة المنيا فرعًا لجامعة أسيوط. عام ١٩٩٥ استُؤنفت عملية التوسع عندما انفصلت ثلاثة أفرع جديدة عن جامعة أسيوط، هي أفرع سوهاج وقنا وأسوان، لتشكل جامعة جنوب الوادي. وعام ٢٠٠٦ حدث انفصال آخر حين أصبحت جامعة سوهاج جامعةً مستقلة. ومن الواضح أن عملية إلحاق أفرع بالجامعات اتخذت اتجاهًا أفقيًّا بحيث تجعل التعليم الجامعي متاحًا لعدد أكبر من الطلاب في أماكن مختلفة من مصر تلبيةً للطلب المتزايد على التعليم العالي. في عام ١٩٩٢، فتح القانون رقم ١٠١ الباب لزيادة عدد الجامعات الخاصة علاوةً على الجامعة الأمريكية العريقة. نتيجةً لهذا ظهرت كيانات جديدة تقدم هذه الخدمة وتشجع على ظهور أنواع جديدة من المؤسسات.

الفصل الثاني: الاتاحة بالتعليم العالي

(٢-١) مقدمة:

يتناول هذا الفصل الالتحاق بنظام التعليم العالي ويقدم تحليلًا للعوامل التي من الممكن أن تؤثر على توزيع الملتحقين به. ويعطي وصفًا للمشاركة المتزايدة في هذا النظام ولتدفق الطلاب من مرحلة التعليم الثانوي.

(٢-٢) الاتاحة في التعليم العالي والانتقال إليه:

قبل مناقشة تطور عملية الالتحاق بالتعليم العالي يجب أن ننتبه إلى العلاقة الوطيدة بين هذه العملية وزيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي. فمراحل التعليم يغلب أن تكون عمليات متصلة يؤثر بعضها على بعض.

(٢-٣) التعليم الثانوي:

في قطاع التعليم الثانوي المؤهل للالتحاق بالتعليم العالي، بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي العام في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ١,٢ مليون طالب، أي ما يعادل نحو ربع الفئة العمرية المعنية (وبهذا ترتفع النسبة من ٢٥٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٨٪، جدول ٢-١). وهذا نتاج الجهود القومية التي بُذِلت لزيادة الوعي وبناء عدد كبير من المدارس على مدار العقد الماضي.

أغلبية الطلاب (نحو ٢ مليون طالب، أي ٥٦٪ من الطلاب) كانوا يلتحقون بالتعليم الثانوي الفني، في حين التحق نحو ٢٧٩,٩٦٣ من الطلاب بالتعليم الثانوي الأزهري (أي ٨٪ من الطلاب). باقي الفئة العمرية (٢٢٪) لم تلتحق بالتعليم الثانوي على الإطلاق. يعكس الجدول رقم (٢-٢) انخفاضًا في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الفنية نتيجة لتحول عدد من مدارس التعليم الفني التجاري إلى مدارس ثانوي عام (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

يعطي الجدول (٢-٢) مزيدًا من التفاصيل حول زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، وهو المصدر الأساسي الذي يتدفق منه الطلاب إلى التعليم العالي.

جدول (2-1) إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي العام ٢٠٠١-٢٠٠٦

		٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٦-٢٠٠٥
المدارس الحكومية	عدد الطلاب	١٠٥٧٩٣٤	١١٤٥١٧٤
	إجمالي نسبة الالتحاق(٪)	٢٣,١٪	٢٥,٨٪
المدارس الخاصة	عدد الطلاب	١٠٤٩٤٥	٩٤٠١٥
	إجمالي نسبة الالتحاق (٪)	٢,٣٪	٢,١٪
الإجمالي	عدد الطلاب	١١٦١٨٧٩	١٢٣٩١٨٩
	إجمالي نسبة الالتحاق(٪)	٢٥,٤٪	٢٧,٩٪

المصدر: الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

بصفة عامة لم يلتحق بالمدارس الخاصة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ سوى نحو ٢,٣٪ من الفئة العمرية، ويؤكد هذا هيمنة التعليم الحكومي على نظام التعليم المصري. واعتياد الأسر والطلاب على التعليم الحكومي المجاني من الممكن أن يقوض أية دعوة للتوسع في التعليم العالي الخاص.

جدول (٢-٢) عدد الطلاب في التعليم الثانوي في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و٢٠٠٦/٢٠٠٥

المدارس	٢٠٠٢-٢٠٠١				٢٠٠٦-٢٠٠٥			
	مدارس حكومية	مدارس خاصة	الإجمالي	النسبة من إجمالي الملتحقين	مدارس حكومية	مدارس خاصة	الإجمالي	النسبة من إجمالي الملتحقين
المدارس الثانوية الفنية بأنواعها	٢٠٢٨٦٩٠	١٢٠٧١٨	٢١٤٩٤٠٨	٥٩,٩٪	١٨٣٢٢٥٩	١٢٨٩٠٣	١٩٦١١٦٢	٥٦,٤٪
الثانوية العامة	١٠٥٧٩٣٤	١٠٣٩٤٥	١١٦١٨٧٩	٣٢,٤٪	١١٤٥١٧٤	٩٤٠١٥	١٢٣٩١٨٩	٣٥,٦٪
الأزهر	٢٧٩٩٦٩	--	٢٧٩٩٦٩	٧,٨٪	٢٧٩٩٦٣	--	٢٧٩٩٦٣	٨,٠٪
الإجمالي	٣٣٦٦٥٩٣	٢٢٤٦٦٣	٣٥٩١٢٥٦	١٠٠٪	٣٢٥٧٣٩٦	٢٢٢٩١٨	٣٤٨٠٣١٤	١٠٠٪

إجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية وفقًا لنوع التخصص والمؤسسة ٢٠٠١-٢٠٠٦

المدارس	٢٠٠٢-٢٠٠١				٢٠٠٦-٢٠٠٥			
	حكومية	خاصة	الإجمالي	نسبة الملتحقين	حكومية	خاصة	إجمالي	نسبة الملتحقين
صناعية	٩٣٠١٥٩	٣٧١٦	٩٣٣٨٧٥	٤٣,٤٪	٩٨٨٧٢٩	٣٣٢٨	٩٩٢٠٥٧	٥٠,٦٪
زراعية	٢٢٥٣١١	٠	٢٢٥٣١١	١٠,٥٪	٢٢٣٣٨٦	٠	٢٢٣٣٨٦	١١,٤٪
تجارية	٨٧٣٢٢٠	١١٧٠٠٢	٩٩٠٢٢٢	٤٦,١٪	٦٢٠١٤٤	١٢٥٥٧٥	٧٤٥٧١٩	٣٨,٠٪

المصدر: الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

(٢-٤) التعليم العالي:

يشهد الطلب على التعليم العالي زيادة سريعة نتيجةً للعوامل الآتية: (أ) الزيادة الديموغرافية في الفئة العمرية الملتحقة بالتعليم العالي، (ب) الزيادة الكبيرة في الالتحاق بالمراحل قبل الجامعية (انظر توجهات التعليم الثانوي العام)، (جـ) النظرة الاجتماعية لخريجي التعليم العالي، (د) الدعم الكبير الموجه لطلاب الجامعة الذي يشمل على سبيل المثال مجانية الإقامة والغذاء. إضافةً إلى هذا، فواقع أن مناهج التعليم الثانوي لا تزود الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل يجعل الطلاب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالدراسة الجامعية يواجهون صعوبة في كسب معايشهم. ولهذا فإن الالتحاق ببرامج التعليم العالي هو السبيل الوحيد لاكتساب هذه المهارات الهامة. أضف إلى ذلك أن خريجي التعليم العالي يكسبون دخلًا أعلى من غيرهم، مما يشجع عددًا أكبر من الأفراد على السعي إلى الالتحاق بالتعليم العالي. أدت هذه العوامل إلى مضاعفة إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في السنوات الخمس والعشرين الماضية خاصة فيما بين عامي ١٩٨٣/١٩٨٢ و٢٠٠٣/٢٠٠٢، إذ قفز إجمالي نسبة الالتحاق من ١٦٪ إلى ٢٤٪ في الفئة العمرية فيما بين ١٨عامًا و٢٣ عامًا، وذلك مع التحاق ٢,٢ مليون طالب بمعاهد التعليم العالي (الخطة الرئيسية، ٢٠٠٧). حدثت زيادة أخرى بين عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و٢٠٠٧/٢٠٠٦، إذ ارتفع عدد الطلاب إلى ٢,٥ مليون طالب وبلغ إجمالي نسبة الالتحاق ٢٧,٣٪ (جدول رقم ٢-٣).

جدول (٢-٣) التحاق الطلاب بالتعليم العالي في مصر ٢٠٠٢-٢٠٠٦

	٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
	إجمالي نسبة الالتحاق	عدد الملتحقين	إجمالي نسبة الالتحاق	عدد الملتحقين
الجامعات الحكومية	٪١٠,٤	٩١٨٩٣٤	٪١٢,٠٤	١١٠٤١٠٥
الجامعات الحكومية (نظام جديد)	٪٤,٣	٣٧٧٣٨٣	٪٤٠٣٥	٣٩٨٩٧٧
الأزهر	٪٣,٥	٣٠٩٩٢١	٪٣,٨٢	٣٥٠٢٣٦
المعاهد العليا الحكومية	٪٠,٢	١٤٥١٠	٪٠,٠٠	٠٠
الجامعات الخاصة	٪٠,٤	٣٤٦٢٠	٪٠,٥٢	٤٨٠٥٧
الكليات الفنية	٪١,٥	١٣١١٧٣	٪١٠٤٨	١٣٦٠٤١
المعاهد العليا الخاصة	٪٣٠٨	٣٣٦٤٠٠	٪٤٠٧١	٤٣١٩٥٩
المعاهد المتوسطة الخاصة	٪٠,٥	٤١٦٥٨	٪٠,٣٥	٣١٩٧٤
الإجمالي	٪٢٤,٤	٢١٦٤٥٥٩	٪٢٧,٢٩	٢٥٠٣٤٩

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

* أُدمجت معاهد التعليم العالي الحكومية في الجامعات الحكومية.

(١/٤-٢) الانتقال للتعليم العالي:

يوضح جدول (٢-٤) أن نحو ١٠٠٪ من الطلاب الذين نجحوا في اجتياز امتحان الثانوية العامة التحقوا بمؤسسات التعليم العالي في مصر. في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بلغ إجمالي نسبة الطلاب الذين التحقوا بالتعليم العالي إلى نسبة الطلاب الذين نجحوا في اجتياز امتحان الثانوية العامة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ١٠٣٪، مما يشير إلى أن أغلبية طلاب السنة الثالثة من التعليم الثانوي التحقوا بالتعليم العالي. ويعزى انخفاض نسبةُ الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من مؤسسات التعليم الثانوي الفني (إذ بلغت أقل من ١٣,٥٪) إلى أن أغلب هؤلاء الخريجين يدخلون سوق العمل دون السعي لإتمام التعليم العالي.

جدول (٢-٤) المصادر التي يتدفق منها الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي

	الثانوي العام	الشهادات الفنية
الجامعات الحكومية	٪٧٣,٦	٪٢,٦
الأزهر	*٪٠,١	*--
الجامعات الخاصة	*٪٠,٦	*٪٠,٠
المعاهد العليا الخاصة	٪٢٠,٢	٪٥,٥
الكليات الفنية	٪٧,١	٪٥,٢
المعاهد المتوسط الخاصة	٪١,٥	٪٠,٣
الإجمالي	٪١٠٣,١	٪١٣,٥

المصدر: مكتب التنسيق المركزي.
*قاعدة بيانات المجلس الأعلى للجامعات

أمر الأهم هو أن معدل الانتقال من الثانوية العامة إلى الجامعات الحكومية لا يتجاوز ٧٣,٦٪، في حين أن معاهد التعليم العالي الخاصة لها نصيب كبير نسبيًّا إذا ما قورنت بمعاهد أخرى تقدم التعليم العالي إذ بلغت نسبة الالتحاق بها ٢٠,٢٪، ويعكس هذا أهمية الدور الحالي الذي تقوم به معاهد التعليم العالي الخاصة. في نفس الوقت، لا تستقبل الجامعات الخاصة سوى نسبة ضئيلة جدًّا من الطلاب (٠,٦٪) مع أنها تأسست منذ عام ١٩٩٦، ومع كل ما يدور من نقاشات حول زيادت تأثيرها على نظام التعليم العالي. إذا ألقينا نظرة فاحصة على الجامعات الحكومية (جدول رقم ٢-٥) سنرى أن نسب الطلاب المستجدين المقبولين بالجامعة بعد إتمامهم التعليم الثانوي لا تختلف تقريبًا في السبعة عشر جامعة.

بصفة عامة، ٩١,٥٪ من الطلاب المقبولين بالجامعات الحكومية يأتون من المدارس الثانوية العامة، في حين أن المصادر الأخرى (الكليات الفنية، والمعاهد المتوسطة الخاصة، والمدارس الثانوية الفنية، والمدارس الثانوية الأجنبية) نسبتها هامشية جدًّا، غير أن هذه النسبة تكون أكبر في جامعة مثل جامعة حلوان، على سبيل المثال، لأنها تشجع الطلاب الذين تلقوا تعليمًا فنيًّا على الالتحاق بها، إذ إنها تأسست في الأصل لتكون جامعة تكنولوجية.

جدول (٢-٥) التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية بناءً على نوع التعليم الثانوي الذي تلقوه، عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

	نسبة الملتحقين			
الجامعة	الدبلومات الفنية	الثانوية الفنية	الثانوية الأجنبية	الثانوية العامة
القاهرة	٪٢,٤	٪٠,١	٪٥,٥	٪٩٢,٠
الاسكندرية	٪٢,٧	٪٠,٠	٪٤,٣	٪٩٣,٠
عين شمس	٪٢,٣	٪٠,٠	٪٤,٦	٪٩٣,١
أسيوط	٪٢,٣	٪٠,١	٪٣,٢	٪٩٤,٤
طنطا	٪٣,١	٪٠,٩	٪٣,٧	٪٩٢,٣
المنصورة	٪٣,٩	٪٠,٠	٪٣,٩	٪٩٢,٢
الزقازيق	٪٣,٦	٪٠,٢	٪٣,٥	٪٩٢,٧
حلوان	٪٨,٤	٪١,٧	٪٣,٧	٪٨٦,٢
المنيا	٪٣,٢	٪٠,٣	٪٣,٣	٪٩٣,٢
المنوفية	٪٤,٥	٪٠,٢	٪٢,٧	٪٩٢,٥
قناة السويس	٪١٠,٣	٪١,٤	٪٤,٤	٪٨٣,٩
جنوب الوادي	٪٤,٨	٪٠,٠	٪١,١	٪٩٤,١
بني سويف	٪٧,٣	٪٥,٠	٪٢,١	٪٨٥,٧
الفيوم	٪٣,٠	٪٠,١	٪٣,٩	٪٩٣,٠
بنها	٪٧,٤	٪٠,٥	٪٣,٥	٪٨٨,٥
كفر الشيخ	٪٥,٥	٪١,١	٪٢,١	٪٩١,٣
سوهاج	٪٢,٨	٪٢,٧	٪١,٠	٪٩٣,٥
الإجمالي	٪٤,١	٪٠,٦	٪٣,٨	٪٩١,٥

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي

(٢-٥) مقارنات عالمية:

إذا ما قارنا إجمالي نسبة الالتحاق بالجامعات في مصر (التي بلغت ٢٧,٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦) بغيرها من البلاد العربية (بلغ متوسط هذه النسبة فيها ٢١٪ عام ٢٠٠٥) وبالبلاد النامية بصفة عامة (بلغ متوسط إجمالي نسب اللالتحاق فيها ١٧٪ عام ٢٠٠٥) سنجد - وفقًا للتقرير الذي أصدرته حركة التعليم للجميع عام ٢٠٠٨ - أن مصر لا تزال تحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي. على الجانب الآخر بلغ متوسط إجمالي نسب الالتحاق بالجامعات في الدول المتقدمة ٦٦٪ عام ٢٠٠٥ (جدول رقم ٢-٦)، مما يكشف حجم الجهود التي يتعين على مصر بذلها للوصول إلى نسب مماثلة.

جدول (٢-٦) إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم العالي وفقًا للمناطق الجغرافية في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥

	إجمالي نسب الالتحاق(٪)	
	١٩٩٩	٢٠٠٥
العالم	١٨,٣	٢٤,٣
الدول النامية	١٢,٤	١٦,٨
الدول المتطورة	٥٠,٥	٦٦,١
دول تمر بمرحلة انتقالية	٣٧,٥	٥٦,٥
أفريقيا السوداء	٤,٤	٥,١
الدول العربية	٢١,٧	٢١,٤
أسيا الوسطى	٢٠,١	٢٦,٥
شرق أسيا والمحيط الهادئ	١٥,٦	٢٣,٨
شرق أسيا	١٥,٢	٢٣,٤
دول المحيط الهادئ	٤,٣	٥٠,٣
جنوب أسيا وغربها	٩,٢	١٠,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٠,٢	٢٩,٢
الكاريبي	٤,٨	٦,٥
أمريكا اللاتينية	٢٠,٦	٣٠
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	٥٤,٨	٧٠,١
أوروبا الوسطى والشرقية	٣٦	٥٧

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ال(٢-٦) توزيع الطلاب وفقًا لتخصصاتهم:

يوضح الجدول رقم (٢-٧) توزيع الطلاب المسجلين بالجامعة وفقًا للفروع العلمية التي يدرسونها. في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كان معظم طلاب الجامعات والمعاهد العليا يدرسون إما العلوم الاجتماعية (٤٣٪) أو الثقافة والأدب (١٩,٧٪)، أما الهندسة والطب والعلوم الأساسية فجذبت نسبًا أقل كثيرًا من الطلاب (٨,٤٪ و٦,٣٪ و١,٩٪ على الترتيب). وبصورة عامة فإن ٧٩٪ من الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي يدرسون الإنسانيات أو العلوم الاجتماعية، في حين لا تمثل نسبة العلوم التطبيقية سوى ٢١٪ من إجمالي نسب الالتحاق. هذه نسبة ضئيلة نسبيًّا خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تدعو إلى التركيز على البحث العلمي والابتكار. وهذه التوجهات لم تشهد تغيرًا ملحوظًا منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويمكن إرجاع هذا إلى الآلية التي يتبعها مكتب التنسيق المركزي في تحديد أعداد المقبولين. وتعتمد في الأغلب على عدم زيادة أعداد المقبولين في كل عام عن العام السابق إلا قليلًا إذا دعت الحاجة. تعد هذه الطريقة حلًّا لإتاحة أماكن في الجامعة لعدد كبير من خريجي المدارس الثانوية مما قد يؤثر على مستوى التعليم. فضلًا على أن الكثير من الطلاب يرون أن دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية أسهل من دراسة العلوم التطبيقية. وتشهد الكليات الفنية والمعاهد المتوسطة الخاصة توجهات مماثلة إذ يفضل معظم الطلاب دراسة العلوم الإنسانية. تظهر هذه التوجهات أيضًا في التعليم الثانوي إذ يفضل معظم الطلاب (٧٠٪) الدراسات الإنسانية.

جدول (٢-٧) توزيع الطلاب وفقًا لتخصصاتهم
٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٠٣/٢٠٠٢

	٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
الجامعات والمعاهد العليا (الخاصة والحكومية)				
العلوم الهندسية	١٧٤٨٩٠	٨,١٪	٢١٠٠٢١	٨,٤٪
العلوم الطبية	١٤١٨٣٤	٦,٦٪	١٥٨٣٨٩	٦,٣٪
الزراعة والطب البيطري	٥٥٢٨٥	٢,٦٪	٥٢٨٥٧	٢,١٪
العلوم الأساسية	٤٨٩٦٢	٢,٣٪	٤٨٢٩٩	١,٩٪
الثقافة والأدب	٣٩٨٦٢٥	١٨,٤٪	٤٩١٧٤٢	١٩,٧٪
الفنون/ الآداب	١٣٣٦٣	٠,٦٪	١٤١٥٩	٠,٦٪
التربية	٢٦٢٧٤٥	١٢,١٪	٢٨٣١٠٥	١١,٣٪
العلوم الاجتماعية	٨٩٦٠٦٤	٤١,٤٪	١٠٧٤٧٦٢	٤٣,٠٪
الكليات الفنية والمعاهد المتوسطة الخاصة				
المجال الهندسي	٤٢٣٧٠	٢,٠٪	٥١٩٦٤	٢,١٪
مجال العلوم الاجتماعية	١٣٠٤٦١	٦,٠٪	١١٦٠٥١	٤,٦٪
الإجمالي	٢١٦٤٥٩٩	١٠٠٪	٢٥٠١٣٤٩	١٠٠,٠٪

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

(٢-٧) التوزيع الجغرافي للتعليم العالي:

يعكس توزيع مؤسسات التعليم العالي في أنحاء البلاد أن إجمالي نسب الالتحاق بالجامعات في منطقة القاهرة بلغ ٤٥٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وجاء أقل إجمالي لنسب الالتحاق في منطقتي شمال الوادي (٢٢٪) وجنوب الوادي (١٦٪)، وتعد هذه النسب مؤشرًا لعدد مؤسسات التعليم العالي في هذه المناطق. من الملحوظات الهامة جدًّا أن ٤٣٪ من الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يتركزون في منطقة واحدة فقط هي منطقة القاهرة. وشهدت منطقتا القاهرة والجيزة أعلى نسب التحاق بالجامعات، إذ بلغت هذه النسبة في القاهرة ٢٦,٦٪ وفي الجيزة ١٢,٨٪ (انظر جدول رقم ٢-٧). وهذا يعكس التفاوت في توزيع التعليم العالي في أنحاء البلاد. ويؤكد أن المناطق الواقعة فيما يعرف بصعيد مصر لا تزال في حاجة للدعم حتى يتسنى لها جذب الطلاب للتعليم العالي، وتعزيز مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة. ومع هذا فيجب توخي الحذر عند قراءة مدلول هذه البيانات، إذ إن نسب الالتحاق التي تقوم عليها لا توفر معلومات عن تنقل الطلاب وهجرتهم داخل الدولة. وبدون هذه المعلومات يصبح من المستحيل وضع سياسة جيدة للتعليم العالي تقوم على تخطيط مؤسسات التعليم العالي.

تضم منطقة القاهرة ٢٧٨ كلية، في حين لا يوجد سوى ٧٤ كلية في منطقة شمال الوادي و٥٦ كلية في منطقة جنوب الوادي (انظر الجدول ٢-٨). ويؤكد هذا أن منطقة القاهرة بوصفها مقر العاصمة والحكومة المركزية تجذب معظم الاستثمارات، وتتمتع بالأولوية فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية. من ناحية أخرى، فإن بُعد موقع منطقتي شمال الوادي وجنوبه الواقعتَين في الجنوب دائمًا ما يعوق الحكومة عن تقديم خدماتها. وهذه العوامل تقوم بدور في تشكيل توجهات الالتحاق بالجامعات في أنحاء البلاد. في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، لم تشهد نسبة الالتحاق بالجامعات في هاتين المنطقتين تحسنًا كبيرًا عما كانت عليه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حين قُدرت بنسبة ١٥٪، وذلك على الرغم من زيادة عدد الجامعات الحكومية. ومعدل الزيادة هذا يماثل تقريبًا التوجهات في أنحاء البلاد، مما يشير إلى أنه لم يُبذل جهد كبير لإعادة توزيع الطلاب الملتحقين بالجامعات.

في الوقت نفسه يركز القطاع الخاص استثماراته بصفة أساسية على منطقتي القاهرة والإسكندرية، إذ يوجد بهما نحو ٧٥٪ من إجمالي مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مصر (١٦١ كلية خاصة ومعهد خاص في القاهرة، و٢٩ كلية خاصة ومعهد خاص في

الإسكندرية). في الناحية الأخرى، لا يوجد سوى سبع عشرة كلية خاصة ومعهد خاص في المناطق الجنوبية، أي ما يعادل أقل من ٧٪ من إجمالي عدد هذه المؤسسات. وبمقارنة توزيع هذه المؤسسات بخريطة الفقر في مصر يتبين أن الفقر يتركز تركيزًا عاليًّا في هذه المناطق الجنوبية أيضًا (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٨).

جدول (٢-٨) الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في كل منطقة

المنطقة	المحافظات	٢٠٠٣/٢٠٠٢					٢٠٠٧/٢٠٠٦				
		الطلاب الملتحقون بالتعليم العالي					الطلاب الملتحقون بالتعليم العالي				
		إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	نسبة الإناث	إجمالي عدد الطلاب	النسبة المرجحة	إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	نسبة الإناث	إجمالي عدد الطلاب	النسبة المرجحة
القاهرة	القاهرة	٣٢٨٣٦٠	٢٥٦٥٦٢	٪٤٣,٩٠	٥٨٤٩٢٢	٪٢٧,٠٢	٣٧١٩٥١	٢٨٩٥٦١	٪٤٣,٧٧	٦٦١٥١٢	٪٢٦,٤٥
	الجيزة	١٥٢٩٣٨	١١٥٧٦٣	٪٤٣,١٠	٢٦٨٧٠١	٪١٢,٤١	١٨٨٨٩٠	١٣١٨٨٨	٪٤١	٣٢٠٧٧٨	٪١٢,٨٢
	القليوبية	٥٠٨٣٦	٣٨٨٧٣	٪٤٣,٣٠	٨٩٧٠٩	٪٤,١٤	٥٢١٠١	٤٣٠٧٣	٪٤٥	٩٥١٧٤	٪٣,٨٠
الاسكندرية	الاسكندرية	٨٧٦٦١	٩٩١١٠	٪٥٣,١	١٨٦٧٧١	٪٨,٦٣	١٠٣٥٧٦	١٠٣٨٥٦	٪٥٠,٠٧	٢٠٧٤٣٢	٪٨,٢٩
	البحيرة	٢٥٠٢٣	٢١٩٨٧	٪٤٦,٨٠	٤٧٠١٠	٪٢,١٧	٢٨٤٣٩	٢٥٨٦١	٪٤٧,٦٣	٥٤٣٠٠	٪٢,١٧
	مرسى مطروح	٧٧٢	٦٠٢	٪٤٣,٨٠	١٣٧٤	٪٠,٠٦	٨٥٠	٩٩٩	٪٥٤,٠٣	١٨٤٩	٪٠,٠٧
الدلتا	الغربية	٦١٠٢١	٥٢١٦٢	٪٤٦,١٠	١١٣١٨٣	٪٥,٢٣	٧٣٦٠١	٥٩٥٦٢	٪٤٤,٧٣	١٣٣١٦٣	٪٥,٣٢
	الدقهلية	٧١٨٢٩	٧٩٨٧٥	٪٥٢,٧٠	١٥١٧٠٤	٪٧,٠١	٨٣٥٩٧	٩٢٧٤٤	٪٥٢,٥٩	١٧٦٣٤١	٪٧,٠٥
	دمياط	١٤٦٧٢	١٢٤٢٥	٪٤٥,٩٠	٢٧٠٩٧	٪١,٢٥	١٧٣١٤	١٥٧١٠	٪٤٧,٥٧	٣٣٠٢٤	٪١,٣٢
	المنوفية	٤٧٦٣٣	٣٣٥٥٨	٪٤١,٣٠	٨١١٩١	٪٣,٧٥	٥٣٤٩٧	٤٢٥١٩	٪٤٤,٢٨	٩٦٠١٦	٪٣,٨٤
	كفر الشيخ	٢٩٤٠٠	٢١٤٤٦	٪٤٧,٤٠	٥٥٨٤٦	٪٢,٥٨	٢٩٩٥٦	٣٤٨٣٠	٪٥٣,٧٦	٦٤٧٨٦	٪٢,٥٩
قناة السويس	الشرقية	٧٤٢٥٣	٦٥١٢٣	٪٤٦,٧٠	١٣٩٣٧٦	٪٦,٤٤	٨٠٣٧٩	٧٥٨٦٢	٪٤٨,٥٥	١٥٦٢٤١	٪٦,٢٥
	الإسماعيلية	١٣٤٠٣	١٠٥٦٥	٪٤٤,١٠	٢٣٩٦٨	٪١,١١	١١٤٨٣	١٢٢٨٧	٪٥١,٦٩	٢٣٧٧٠	٪٠,٩٥
	بورسعيد	٢٣١٨٠	١٨٣٦٨	٪٤٤,٢٠	٤١٥٤٨	٪١,٩٢	٢٢٢٠٠	٢١١٦٠	٪٤٨,٨٠	٤٣٣٦٠	٪١,٧٣
	السويس	٩٣٢٩	٥١٨٤	٪٣٥,٧٠	١٤٥١٣	٪٠,٦٧	٦٦٧٥	٨٧١٩	٪٥٦,٦٤	١٥٣٩٤	٪٠,٦٢
	شمال سيناء	١٥٨٣	١٨٣٥	٪٥٣,٧٠	٣٤١٨	٪٠,١٦	٢١٩٨	٢٢٣٩	٪٥٠,٤٦	٤٤٣٧	٪٠,١٨
	جنوب سيناء	٠	٠	--	٠	٪٠,٠٠	٤٧٩	٦٦	٪٠,١٢١١٠٠٩	٥٤٥	٪٠,٠٢
أسيوط	أسيوط	٧٣٦٨٧	٣٦٣٢٦	٪٣٣,٠٠	١١٠٠١٣	٪٥,٠٨	٧٧٩٦	٤٣٤٢٢	٪٣٥,٧٧	١٢١٣٨٥	٪٤,٨٥
	الوادي الجديد	٧٩٤	١٢٩٦	٪٦٢,٠٠	٢٠٩٠	٪٠,١٠	٨٠١	١٣٦٩	٪٦٣,٠٩	٢١٧٠	٪٠,٠٩
شمال الوادي	المنيا	١٩٣٤٥	١٧٤٩٧	٪٤٧٥٠	٣٦٨٤٢	٪١,٧٠	٢٢١٥٣	٢٤٧٤٣	٪٥٢,٧٦	٤٦٨٩٦	٪١,٨٧
	بني سويف	٢٤٠٨٩	١٧٧٦٩	٪٢٤,٥٠	٤١٨٥٨	٪١,٩٣	٣٠٩٩٨	٢٥٦٢٧	٪٤٥,٢٦	٥٦٦٢٥	٪٢,٢٦
	الفيوم	٨٨٤٨	٩٧٦٧	٪٥٢,٥٠	١٨٦١٥	٪٠,٨٦	٩٥٢٠	١٣٣١٣	٪٥٨,٣١	٢٢٨٣٣	٪٠,٩١
جنوب الوادي	قنا	٢١٠٥٦	١٥٨٧٧	٪٤٣,٠٠	٣٦٩٣٣	٪١,٧١	٣٠٠٣٠	٢٣٧٩٤	٪٤٤,٢١	٥٣٨٢٤	٪٢,١٥
	أسوان	١٧٦٧٢	١٠١٧٣	٪٣٦,٥٠	٢٧٨٤٥	٪١,٢٩	٢٠٤٤٧	١٣٣٥١	٪٣٩,٥٠	٣٣٧٩٨	٪١,٣٥
	الأقصر	١٥٤٠	٧٢٨	٪٣٢,١٠	٢٢٦٨	٪٠,١	٢٣٥٣	٢٩٩٨	٪٥٦,٠٣	٥٣٥١	٪٠,٢١
	سوهاج	٢٦٤٩٠	٣٠٣١٠	٥٣,٤٠٪	٥٦٨٠٠	٪٢,٦٢	٣٠٨٥٢	٣٨١٣٤	٪٥٥,٢٨	٦٨٩٨٦	٪٢,٧٦
	البحر الأحمر	٣١٤	٦٩٠	٪١٨,٧٠	١٠٠٤	٪٠,٠٥	٥٦٦	٧٩٣	٪٥٨,٣٥	١٣٥٩	٪٠,٠٥
الإجمالي		١١٨٥٧٢٨	٩٧٨٨٧١	٪٤٥,٢٠	٢١٦٤٥٩٩	٪١٠٠,٠٠	١٣٥٢٨٦٩	١١٤٨٤٨٠	٪١٣	٢٥٠١٣٤٩	٪١٠٠,٠٠

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

جدول (٢-٩) التحاق الطلاب بالتعليم العالي وفقًا للاقاليم الاقتصادية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٦/٢٠٠٧

المنطقة	الجامعات الحكومية			الأزهر		المعاهد الفنية		المعاهد العليا		الجامعات الخاصة		المعاهد العليا الخاصة		المعاهد المتوسطة الخاصة	
	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد الطلاب (نظم جديدة)	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المؤسسات	عدد الطلاب
عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣															
القاهرة	٧٥	٣٣٢٣٦٧	١٨٩٣٣٢	٢٢	١٢٣٣٠٧	١٥	٤٩٤٤٣	٢	٥٨٨٣	٣٨	٣٤٦٢٠	٦٥	١٨٩٨٥٧	٧	١٨٥٢٣
الإسكندرية	٢٥	١٠٣٤٠٤	٤٥٧١٩	٤	٢١١٩١	٥	١٨٤٤٣	٠	٠	٠	٠	١٧	٤٤١٦٨	٢	٢٢٣٠
الدلتا	٦٩	٢١٤٤٦٣	٧٠٣٢٤	١٧	٧٥٦٩٤	١٠	٢٦١٦٤	٠	٠	٠	٠	١١	٣٣٩٩٥	٥	٨٣٨١
قناة السويس	٤٣	١١٠٤٨٤	٣٢٤١٧	٥	٢٦٩٩٩	١١	١٥٣٨٩	١	٤٢٦٠	٠	٠	٩	٢٧٧٧٣	٣	٥٥٠١
أسيوط	١٩	٤٨١٤٥	١٥٠٤٧	٩	٣٨٥١٩	٣	٤٩٦٨	٠	٠	٠	٠	٢	٤٥٧٨	١	٨٤٦
شمال الوادي	٣٦	٦٧٤٠٠	١٨٠٧٢	١	٢٥٦٩	٢	٤٣٥١	١	٣٢٥٤	٠	٠	١	٩٥٤	١	٧١٥
جنوب الوادي	١٩	٤٢٦٧١	٦٤٧٢	٥	٢١٦٤٢	١٣	١٢٤١٥	١	١١١٣	٠	٠	٦	٣٥٠٧٥	٣	٥٤٦٢
الإجمالي	٢٨٧	٩١٨٩٣٤	٣٧٧٣٨٣	٦٣	٣٠٩٩٢١	٥٩	١٣١١٧٣	٥	١٤٥١٠	٣٨	٣٤٦٢٠	١١١	٣٣٦٤٠٠	٢٢	٤١٦٥٨
عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧															
القاهرة	٧٩	٣٩٥٧٨٨	١٩٢٢٥٨	٢٣	١٣٤٠٢٩	١٥	٤٤٩٠١	٠	٠	٧٥	٤٦٨٤٩	٧٩	٢٥١٠٤٣	٧	١٢٥٩٦
الإسكندرية	٢٩	١٢٨٠٧٦	٤٥٢٣٧	٤	٢٥٤٦٧	٥	٨٢٧١	٠	٠	٥	٧٥٢	٢٢	٥٢٩٨٢	٢	٢٧٩٦
الدلتا	٧٣	٢٥٣٢٧١	٧٦٤٢٨	١٧	٨٢٩٦٦	٩	٣٤٠٠٣	٠	٠	٠	٠	١٧	٥٠١٧٢	٥	٦٤٩٠
قناة السويس	٤٥	١٢٤٤١٨	٣٢٥٦٩	٦	٣١٩٦٧	١١	١٨٢٠٧	٠	٠	٦	٤٥٦	١٤	٣٢١٦٠	٣	٣٥٧٠
أسيوط	١٩	٥٤٥٣٢	١٥٨٠٩	٩	٤٣٦٨٧	٣	٥٤٢٦	٠	٠	٠	٠	٣	٣٦٥٧	١	٤٤٤
شمال الوادي	٤١	٩١٠٥٧	٢١٣٠٦	١	٣٤١٠	٢	٧٩٥٣	٠	٠	٠	٠	٢	٢٠٥١	١	٥٧٧
جنوب الوادي	٢٧	٥٦٥٦٣	١٥٣٧٠	٦	٢٨٧١٠	١٣	١٧٢٨٠	٠	٠	٠	٠	٧	٣٩٨٩٤	٣	٥٥٠١
الإجمالي	٣١٣	١١٠٤١٠٥	٣٩٨٩٧٧	٦٦	٣٥٠٢٣٦	٥٨	١٣٦٠٤١	٠	٠	٨٦	٤٨٠٥٧	١٤٤	٤٣١٩٥٩	٢٢	٣١٩٧٤

الفصل الثالث: الجودة فى التعليم العالى

(٣-١) مقدمة:

وجهت الحكومة دعمًا كبيرًا لتحسين جودة التعليم العالي في مصر على مدار السنوات القليلة الماضية. ومنذ عام ٢٠٠٢ يشهد نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي وجامعاته تغيرًا جذريًا، وذلك في إطار المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم العالي. يتضمن نظام ضمان الجودة الجديد ما يلي:

- نظام داخلي لضمان الجودة تديره مؤسسات التعليم العالي نفسها، وتُصدر بمقتضاه تقريرًا سنويًا يوضح كافة عناصر الجودة في عملية التعليم العالي التي تسير عليها جميع البرامج الأكاديمية والمؤسسة نفسها.
- عملية خارجية لتقييم الجودة واعتمادها تديرها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ويلزم القيام بها في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي (سواء أكانت كلية أم معهدًا عاليًا أم كلية فنية...) على أن تكرر كل خمس سنوات.
- نظام خارجي مستقل لتقييم الجودة يقوم على نظام مراجعة النظراء وتديره الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

التحليل الذي نقدمه في هذا الفصل يتناول شرح هذه الأنظمة الثلاثة ثم تقييم جودة نظام التعليم العالي في مصر فيما يتعلق بمدخلاته وأنظمته ومخرجاته، وننهي التحليل بتوصيات ختامية تتعلق بسبل تحسين جودة التعليم.

(٣-٢) جودة مدخلات العملية التعليمية:

(٣-٢/١) أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم:

يعد أعضاء هيئة التدريس عنصرًا هامًا من عناصر مدخلات التعليم العالي. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد أعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي في مصر ٦٣ ألف شخص، وشهد هذا العدد زيادة ملحوظة فيما بين العامين الدراسيين ١٩٩١/١٩٩٠ و٢٠٠٧/٢٠٠٦، حيث ارتفع من ٤٦٣٠٠ ليصل إلى ٨٢٣٠٠، أي أنه زاد بنسبة ٧٨٪ في هذه المدة. كذلك شهد عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة زيادة، إذ وصلت نسبتهم إلى ٧,٦٪ من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نتيجة لتزايد عدد الجامعات الخاصة التي تأسست حديثًا (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، تقرير أبريل ٢٠٠٨، المجلد السادس عشر). يلخص الجدول رقم (٣-١) بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي حول نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى معاوني أعضاء هيئة التدريس في بعض مجالات نظام التعليم العالي في مصر عن السنة الدراسية ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

يوضح الجدول رقم (٣-١) أن أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الجامعات الحكومية تتخذ نمطًا هرميًا معكوسًا. أما في المعاهد الخاصة فتتخذ الأعداد نمطًا هرميًا مختلفًا عن الجامعات الحكومية بصفة عامة إلا في مجالي: "الثقافة والأدب" و"العلوم الزراعية والطب البيطري" حسبما يتضح في جدول رقم (٣-١). في جامعة الأزهر أيضًا تتخذ الأعداد نمطًا هرميًا معكوسًا.

جدول (٣-١) الجامعات الحكومية: أعضاء هيئة التدريس وفقًا للقطاع، ٢٠٠٧/٢٠٠٦

القطاعات	نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد معاونيهم		
	الجامعات الحكومية	المعاهد العليا الخاصة	جامعة الأزهر
التربية	٠,٨:١	--	٠,٦:١
العلوم الأساسية	٠,٥:١	--	٠,٥:١
الطب	٠,٦:١	٧,٧:١	٠,٤:١
الهندسة	٠,٨:١	١,٧:١	٠,٢:١
الثقافة والأدب	٠,٦:١	--	٠,٥:١
الفنون	٠,٩:١	١,١:١	--
الزراعة والطب البيطري	٠,٦:١	١:١	٠,٥:١
العلوم الاجتماعية	٠,٩:١	١,٤:١	٠,٥:١
الإجمالي	٠,٧:١	١,٤:١	٠,٥:١

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

بصورة عامة، النسبة المقبولة لأعضاء هيئة التدريس إلى معاونيهم هي ١,٥:١ وفقًا لما حددته وزارة التعليم العالي في مصر، ومن دواعي الأسف أن أغلب مؤسسات التعليم العالي المدرجة في الجدول رقم (٣-١) لم تصل لهذه النسبة، باستثناء ما حققته المعاهد العليا الخاصة في قطاعي الهندسة والعلوم الطبية، إذ وصلت النسبة فيها إلى ١,٧:١ و٧,٧:١ على الترتيب.

(٣-٢/٢) الطلاب:

أثرت الزيادة السريعة في أعداد الطلاب بالجامعات خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تأثيرًا سلبيًا على جودة التعليم فيما يتعلق بأمور مثل العجز في أعداد أعضاء هيئة التدريس والقدرة الاستيعابية المحدودة لأماكن العمل...إلخ. يوضح الجدول رقم (٣-٢) نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في مختلف مجالات التعليم العالي في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. في الجامعات الحكومية تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى نسبة الطلاب بدرجة كبيرة عن النسبة المقبولة عالميًا (١:٢٥) في مجالات علوم التربية والعلوم الأساسية والآداب والعلوم الاجتماعية.

جدول (٣-٢) نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وفقًا لنوع التعليم العالي والقطاع، ٢٠٠٧/٢٠٠٦

القطاعات/المجالات العلمية	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب			
	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	المعاهد العليا الخاصة	جامعة الأزهر
التربية	٤٤:١	٧:١	-	١٢٧:١
العلوم الأساسية	٩:١	٩:١	-	١٣:١
الطب	٨:١	١٦:١	٣٤٨:١	٤:١
الهندسة	٣١:١	٨:١	١٤٦:١	٢١:١
الثقافة والأدب	٥٧:١	١٦:١	٢٤٦:١	٩٥:١
الفنون	٢٠:١	٨:١	٨:١	-
الزراعة والطب البيطري	٩:١	-	٨١١:١	١٤:١
العلوم الاجتماعية	١٥٨:١	١٠:١	٤٢٩:١	١٣٣:١
الإجمالي	٢٩:١	١٣:١	٢٧٣:١	٥٥:١

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي.

من جهة أخرى فإن الجدول يكشف أن هذه النسبة في الجامعات الخاصة لا تبتعد كثيرًا عن المعايير الدولية في جميع مجالات الدراسة، بيد أنه في المعاهد العليا الخاصة تبتعد هذه النسبة كثيرًا عن المعايير الدولية في جميع القطاعات باستثناء قطاع الفنون. وفي جامعة الأزهر لا تطابق النسبة المعايير الدولية في قطاعات التربية والأدب والعلوم الاجتماعية.

(٣-٢/٣) المصادر التعليمية:

في معظم الجامعات الحكومية يُعِد أعضاء هيئة التدريس محاضرات تكون المصدر الأساسي للمعلومات التي يتلقاها الطلاب، وخاصة في مجالات الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية. في حين تتبنى معظم برامج العلوم التطبيقية منهجًا مختلفًا، إذ يرشح القائمون بتدريس المادة مراجع معينة للطلاب، وقد تتاح بعض هذه الكتب في مكتبة الكلية، مع أن عدد النسخ المتوفرة من كل منها قليل. لا شك أن هذا هو الحال في مكتبات معظم الجامعات المرموقة في جميع أنحاء العالم، إذ لا توفر الجامعات مرجعًا لكل طالب، ويُطلب من معظم الطلاب شراء مراجعهم الخاصة.

في جميع الأقسام يشترك القائمون بتدريس كل مادة في إعداد المواد التعليمية الخاصة بها وتحديثها سنويًا، ويتولى مُقيِّمون خارجيون تقييم هذه المواد التعليمية في إطار عملية ضمان الجودة. غير أن معظم الجامعات الحكومية لم تتبنَ بعد نظامًا داخليًا رسميًا لضمان الجودة.والمواد التعليمية محدودة بصفة عامة، مع أن مشروع تطوير التعليم العالي أسهم في توفير مكتبات رقمية واشتراكات إلكترونية في الكتب والدوريات العلمية لتعويض هذا القصور (جدول ٣-٣).

جدول (٣-٣) المكتبات الرقمية والاشتراكات الإلكترونية في الكتب والدوريات العلمية المتاحة في الجامعات الحكومية بفضل مشروع تطوير التعليم العالي

مصادر التعلم		
طبيعتها	عددها	مصدرها
أطروحات ورسائل علمية كاملة	٢,٤ مليون	Proquest
دوريات علمية وكتب الكترونية كاملة	٥١٢٠	Springer Link
دوريات كاملة	٢٠٠٠	Science Direct
دوريات كاملة وملخصات	١٠٠٠٠	ASC
دوريات كاملة	٥٠٠	LISTA
دوريات كاملة وملخصات وملخصات براءات الاختراعات	٤٨٠٠	MEDLINE
دوريات علمية كاملة وملخصات	٣٨٨٧٠٠	GreenFILE
دوريات كاملة	١٢٤٣٠٠٠	ERIC
دوريات كاملة وملخصات وملخصات براءات الاختراعات	١٣٠١٤٠٥٠	Scopus
دوريات كاملة وأعمال أدبية	٥٠٠	Wilson Humanities
دوريات كاملة	١٢٨	IEEE
ملخصات	٣٥٠٠	Global Health
ملخصات	١١٠٠٠	CAB Abstracts
دوريات كاملة وملخصات	٥٢٠٠	Medline
دوريات كاملة	٣٠٠٢٢	ASME Collection
دوريات كاملة	٢٢	(LWW) Current
دوريات كاملة	٢٠٠	(LWW) Archive
دوريات كاملة	١٢٠٠	JSTOR
دوريات كاملة	٥٠٠٠	غيرها من الموارد المتاحة للجميع

المصدر: اتحاد المكتبات الرقمية المصرية

(٣-٣) جودة العملية التعليمية:

(٣-٣/١) التفاعل بين الأساتذة والطلاب:

لا غنى عن المحاضرات العملية أو دخول المعامل لفهم العلوم التطبيقية، فهما يلقيان الضوء على سبل تطبيق المعرفة النظرية، ويمنحان الطلاب فرصة تطوير مهاراتهم العملية وفرص التعليم التجريبي في مختلف التخصصات. وتلجأ بعض الكليات أيضًا إلى الرحلات التعليمية حتى توفر للطلاب فرص تلقي تعليم تجريبي في بيئة ملائمة. تتضمن بعض المناهج تدريب جميع الطلاب على استخدام الحاسب الآلي حتى تزودهم بالمهارات التي يحتاجونها في الحياة اليومية. غير أنه في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانيات قد لا تتاح للطلاب فرصة الحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العملية. فكبر عدد الطلاب في الكليات - كما هو الحال في كليتي الحقوق والتجارة - يحول دون حدوث تفاعل مناسب بين الطلاب والأساتذة أثناء العملية التعليمية، ويضع صعوبات مالية أمام تحسين مستوى الخريجين. في الدراسة التي أجريت لتقييم آثار مشروع تطوير التعليم العالي، عُقدت مقارنة بين أساليب التدريس الفعالة قبل المشروع وأثناءه وبعده (جدول ٣-٤)، وتعكس المقارنة زيادةً ملحوظة في نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لجأوا إلى التدريس لمجموعات صغيرة، والاستعانة بوسائل الإيضاح المتطورة، وتبادل الأدوار، وطرق التقييم القائمة على حل المشكلات.

جدول (٣-٤) التغير الذي طرأ على أساليب التدريس بفضل مشروع تطوير التعليم العالي

المؤشرات	النسبة الإجمالية	النسبة قبل المشروعات	النسبة أثناء المشروعات وبعدها	معدل التغيير
أساتذة يدرسون لمجموعات صغيرة	٥٩,٦٪	٢٨,٢٪	٤٨,٤٪	٢٠,٢٪
أساتذة يستعينون بالتكنولوجيا أثناء التدريس (كجهاز عرض البيانات والحواسيب الآلية...إلخ)	٥٣,٥٪	١٤,٧٪	٤٤,٥٪	٢٩,٨٪
أساتذة يستعينون بالأفلام في التدريس	٢٣,٧٪	١٣,٠٪	١٥,٤٪	٢,٤٪
أساتذة يلجأون لطرق جديدة أخرى	٣٤,١٪	١٢,٤٪	٢٤,١٪	١١,٧٪

المصدر: تقرير تقييم نتائج مشروع تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٧ (عينة من الدراسة).

(٣-٣/٢) التقييم الذاتي:

تحتل مصر المرتبة ١١٩ من بين ١٣٣ دولة من حيث جودة مؤشر التعليم الذي يعكس مدى مواكبة النظام التعليمي للمتطلبات التي يجب الوفاء بها حتى يصبح الاقتصاد قادرًا على المنافسة (الاتحاد الاقتصادي الدولي، تقرير القدرة التنافسية العالمية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨). غير أن هناك اهتمامًا متزايدًا بجودة التعليم العالي في جميع أنحاء الجمهورية، وقد ساعد مشروع ضمان الجودة والاعتماد على زيادة عدد وحدات ضمان الجودة في كليات الجامعات الحكومية والمعاهد. وتركز أنشطة هذه الوحدات بصفة أساسية على إجراء تقييم ذاتي سنوي للمؤسسة، وإعداد مواصفات البرامج والمواد الدراسية والتقارير، وتطبيق معايير ضمان الجودة الداخلية والخارجية. ويتولى إعداد تقارير التقييم الذاتي أعضاءُ هيئة التدريس المؤهلين لهذا والذين هم على دراية بمفاهيم الجودة وممارساتها.

يُسلَّم تقرير التقييم الذاتي فور الانتهاء منه - هو وغيره من المستندات - إلى إدارة مشروع ضمان الجودة والاعتماد. بعدها يزور فريق من المراجعين النظراء المؤسسة لتقييم جودة التعليم الذي تقدمه تقييمًا خارجيًا، ولتحديد ما إذا كانت المؤسسة مؤهلة لطلب الاعتماد أم لا. وبعد استلام المسودة النهائية من المراجعين النظراء تبدأ المؤسسة في إعداد خطة العمل من أجل إدخال التحسينات حتى تصبح مؤهلة لطلب الاعتماد. من الجدير بالملاحظة أن القطاع الطبي يتقدم على القطاعات الأخرى في الوفاء بمعايير ضمان الجودة المؤهِّلة للحصول على الاعتماد، إذ قدمت اثنتا عشرة كلية من كلياته خطط العمل، وراجعها مشروع ضمان الجودة والاعتماد.

يوضح الجدولان (٣-٥) و(٣-٦) أعداد الكليات التي تتبع مشروع ضمان الجودة والاعتماد والتي قامت بتسليم تقاريرها الأولى وتقاريرها السنوية، والكليات التي تستعد لطلب الاعتماد بحلول عام ٢٠١٠ في كل جامعة حكومية وقطاع تعليمي. وساعد مشروع تطوير كليات التربية خمسة عشر كلية أخرى من كليات التربية على وضع نظم ضمان الجودة الداخلية.

جدول (٣-٥) عرض حالة ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات الحكومية

الجامعة	الكليات التي تطبق مشروع ضمان الجودة		كليات التربية التي تطبق مشروعات تطوير كليات التربية	الكليات التي تطبق مشروعات ضمان الجودة وتجاوزت مرحلة DE	
الجامعة	عدد الكليات	نسبتها من إجمالي الكليات	عدد الكليات	عدد الكليات	نسبتها من إجمالي الكليات
قناة السويس	٧	٢٩	٤	٦	٨٦
المنصورة	١٥	٥٦	١	١٣	٨٧
سوهاج	٣	٤٣	١	٣	١٠٠
أسيوط	١٢	٧٥	١	٨	٦٦
عين شمس	١٣	٨٧	٢	١١	٨٥
المنوفية	١٢	٦٣	٠	١١	٩٢
جنوب الوادي	٥	٢٩	٣	٤	٨٠
الزقازيق	١٠	٦٣	١	٨	٨٠
القاهرة	١٧	٨٥	٠	١٣	٧٧
الاسكندرية	١٢	٤٣	٠	١٠	٨٣
طنطا	٣	٢٣	١	٣	١٠٠
حلوان	٨	٤٢	٠	٧	٨٨
بنها	٦	٤٦	٠	٥	٨٣
المنيا	١٤	٨٨	١	٩	٦٥
الفيوم	٥	٣٨	٠	٥	١٠٠
بني سويف	٤	٤٤	٠	٢	٥٠
كفر الشيخ	٤	٥٠	٠	٠	٠

ملاحظة:١* كلية البنات (قسم التربية)

المصدر: تقرير سير عمل مشروع ضمان الجودة والاعتماد، يوليو ٢٠٠٨.

جدول (٣-٦) الكليات التي تطبق نظم ضمان الجودة الداخلية وفقًا للقطاع التعليمي

	عدد الكليات في كل قطاع	عدد الكليات التي تطبق مشروعات ضمان الجودة	عدد الكليات التي لا تطبق مشروعات ضمان الجودة	نسبة الكليات التي تطبق مشروعات ضمان الجودة إلى عدد الكليات في كل قطاع
الاقتصاد والعلوم السياسية	١	١	٠	٪١٠٠
الإعلام	١	١	٠	٪١٠٠
الصيدلة	١١	١١	٠	٪١٠٠
العلاج الطبيعي	١	١	٠	٪١٠٠
العلوم	١٩	١٧	٢	٪٨٩
الهندسة	٢٠	١٦	٤	٪٨٠
الطب	٢١	١٧	٤	٪٨١
الطب البيطري	١٢	٧	٥	٪٥٨
الزراعة	٢١	١٥	٦	٪٧١
الفنون التطبيقية	٨	٣	٥	٪٣٨
التمريض	١٦	٩	٧	٪٥٦
السياحة	٧	٣	٤	٪٤٣
التجارة	٢٠	٨	١٢	٪٤٠
الحاسبات والمعلومات	١٠	٥	٥	٪٥٠
الاقتصاد المنزلي	٢	١	١	٪٥٠
التربية النوعية	٢٠	٧	١٣	٪٣٥
الحقوق	١٣	٥	٨	٪٣٨
الآداب	٣٢	١٣	١٩	٪٤١
التربية الرياضية	١٨	٥	١٣	٪٢٨

المصدر: تقرير سير عمل مشروع ضمان الجودة والاعتماد الصادر في يوليو ٢٠٠٨.

(٣-٤) مخرجات العملية التعليمية:

(٣-٤/١) إنجازات الطلاب ومعارفهم ومهاراتهم:

من المتوقع أن يتدهور الإنجاز الذي يحققه الطلاب فيما يخص نتائج التعلم المقصودة من مختلف البرامج التعليمية نتيجةً للزيادة المستمرة في معدل التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي. وقد كشفت المراجعة الداخلية التي قام به مشروع ضمان الجودة والاعتماد عام ٢٠٠٧ أن الخريجين يعانون قصورًا في المهارات الشخصية، والمهارات المتعلقة بالمواد التي درسوها، والمهارات اللازمة للعمل. وأظهر أيضًا أن الكليات في حاجة لأن تنسق تنسيقًا أفضل مع خريجيها حتى تلبي احتياجات سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ظهر أيضًا أن البرامج الدراسية لا تفتح الباب أمام فرص عمل كافية وأن هناك حاجة إلى زيادة وعي أصحاب المصلحة وزيادة مشاركتهم بما فيهم الخريجين وأرباب العمل المحتملين والنقابات. كشفت النتائج أيضًا أن الكليات لا تلتزم التزامًا كافيًا باتباع طرق التعلم والتدريس التي تمكن الطلاب من تحقيق نتائج التعلم المقصودة، وأنها لا تلتزم أيضًا بتوفير مواصفات المواد على نحو منتظم، وبإطلاع الطلاب على معايير التقييم. (تقرير المراجعة الداخلية الذي أعده مشروع ضمان الجودة والاعتماد، ٢٠٠٧).

برنامج التقييم الدولي للطلبة الذي تشرف عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو تقييم ذو معايير عالمية يجرى لطلاب المدارس الذين بلغوا ١٥ عامًا[١]. هذا الاختبار يقيم ما إذا كان الطالب في قرب نهاية التعليم الاجباري قد اكتسب المعارف والمهارات اللازمة للمشاركة في المجتمع مشاركة فعالة. ويغطي الاختبار مجالات حل المشكلات والقراءة والإلمام بالرياضيات والعلوم، ليس فقط فيما يتعلق باستيعاب المنهج الدراسي وإنما فيما يتعلق بالمعارف والمهارات الهامة التي يحتاجها الطالب عندما يكبر. إجراء امتحانات كهذه لاختبار معارف ومهارات الطلاب الذين بلغوا خمسة عشر عامًا في مصر من الممكن أن يساعد في الكشف عن أي تحسن طرأ على الإنجاز الذي حققوه فيما يخص نتائج التعلم المقصودة، ويفيد في استهداف العناصر التي يجب تحسينها في المراحل التالية من تعليمهم.

١ رجاء الرجوع إلى www.pisa.oecd.org

الفصل الرابع: تكافؤ الفرص والعدالة

(٤-١) مقدمة:

تعد قضية المساواة من القضايا بالغة الأهمية لقطاع التعليم العالي في مصر. فهي هامة للفئات والمناطق المحرومة، ومن بينهما: سكان الأحياء الفقيرة في المدن، وسكان الريف، والطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة، والمناطق الجغرافية التي تقل فيها فرص التعليم، وأية فئة من الممكن أن تقع ضحية للتمييز لأي سبب، سواء عن قصد أم عن غير قصد. وقد حددت استراتيجية إصلاح التعليم العالي ٢٠٠٠ التحديات الأساسية التي تواجه التعليم العالي في مصر، وكان من بينها غياب المساواة بين الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم العالي، ومن صور غياب المساواة انخفاض عدد الطالبات بالنسبة إلى الطلاب في بعض المناطق الجغرافية والتخصصات والدرجة العلمية. وقد تبنت الدولة سياسات قومية لحل هذه المشكلات، وتُرجم هذا إلى برامج خاصة في الجامعات ومعاهد التعليم العالي. في عام ٢٠٠٤ أعيد النظر في استراتيجية إصلاح التعليم العالي، وكانت قضية عدم المساواة من القضايا التي تركز الاهتمام عليها. وتحقق تطور في هذا الصدد لكنه طفيف، مما يستدعي وضع عدد أكبر من السياسات والاستراتيجيات التنفيذية.

(٤-٢) مشكلات عدالة التوزيع على المستوى المحلي:

لا يزال توزيع طلاب قطاع التعليم العالي في أنحاء المناطق الجغرافية غير متساو (شكل ٤-١). على سبيل المثال بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ عامًا و٢٣ عامًا في محافظة الفيوم ٧٪، وفي البحيرة ٧٪، وفي المنيا ٩٪، في مقابل ٦٤٪ في القاهرة، و٥٦٪ في بورسعيد، و٤١٪ في الجيزة (وحدة التخطيط الاستراتيجي، ٢٠٠٧). وتتجلى صور عدم المساواة حين ننظر إلى معدلات الالتحاق على مستوى المناطق الاقتصادية بالنسبة إلى إجمالي عدد الملتحقين على مستوى الدولة (شكل ٤-٢).

شكل (٤-١) نسبة المقبولين بالتعليم العالي من الفئة العمرية (١٨-٢٣ عامًا) في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حسب المحافظة

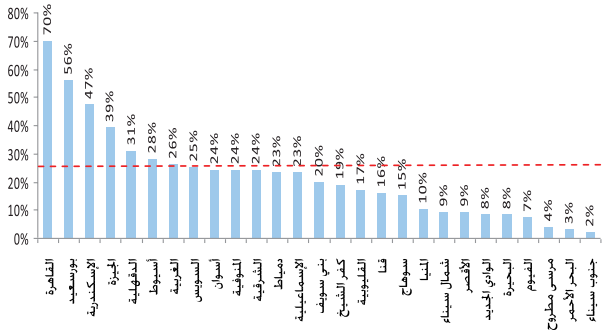

شكل (٤-٢) نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في كل منطقة اقتصادية إلى إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي في مصر

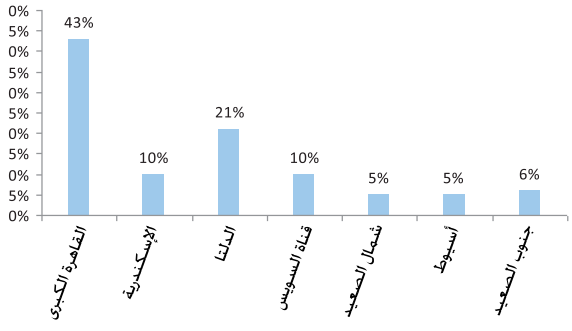

يوضح الشكل (٤-٢) أن الملتحقين بالتعليم العالي في صعيد مصر (في مناطق شمال الصعيد وجنوبه وأسيوط) لا يمثلون سوى ١٦٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، مما يلقي مزيدًا من الضوء على عدم تساوي توزيع فرص التعليم العالي في أنحاء مصر.

(٤-٣) مشكلات عدالة التوزيع بين الجنسين:

يؤثر عدم تساوي توزيع التعليم العالي بين المحافظات تأثيرًا أساسيًّا على التحاق النساء بقطاع التعليم العالي (شكل ٤-٣). فهناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية - خاصةً في صعيد مصر - تتسبب في ألا تسمح الأسر للإناث بالسفر لمسافات بعيدة أو الابتعاد عن مدنهن لطلب العلم، إضافةً إلى هذا، تجد الأسر الفقيرة تكلفة الفرص في بعض مجالات التخصص في التعليم العالي مرتفعة نسبيًّا. ومحافظات الصعيد هي الأفقر في الجمهورية، إذ يبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٣٧٥٧ دولارًا أمريكيًّا لكل فرد، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي على مستوى الدولة ٤١٥١ دولارًا أمريكيًّا، في حين يصل إلى ٩٠٧٠ دولارًا أمريكيًّا في بورسعيد، و٧٦٢٢ دولارًا أمريكيًّا في القاهرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥). في المناطق الأشد فقرًا تميل الأسر إلى إلحاق الإناث إما بالتخصصات النظرية التي لا تتطلب تكلفة إضافية لتوفير موارد التعلم، أو بالتخصصات التي لا تستغرق دراستها سوى سنتين.

شكل (٤-٣) نسبة الإناث إلى الذكور بين الملتحقين بالتعليم العالي في كل منطقة اقتصادية في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

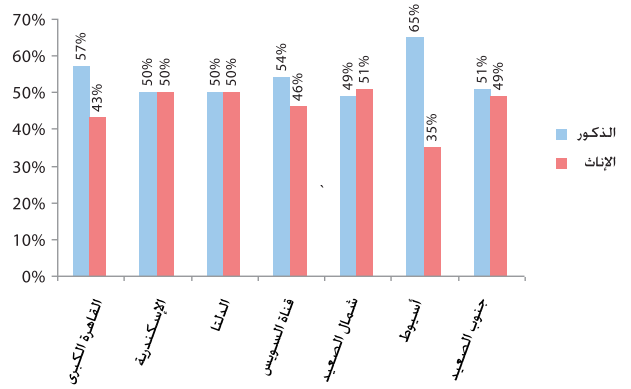

يوضح الشكل (٤-٣) أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي أكثر انخفاضًا في مناطق القاهرة الكبرى (العاصمة) وأسيوط وقناة السويس، وربما يرجع هذا إلى ندرة المؤسسات الأزهرية المخصصة للإناث إلى جانب بعض الأسباب الثقافية. على سبيل المثال، يعتمد عدد الملتحقين بالتعليم العالي في القاهرة الكبرى اعتمادًا كبيرًا على الطلاب القادمين من المحافظات الأخرى الذين يكون معظمهم ذكورًا يستطيعون السفر وترك محافظاتهم للالتحاق بالتعليم العالي.

يظهر الشكل (٤-٤) أن نسبة التحاق النساء بالتعليم العالي لا ترتفع عن نسبة الذكور إلا في الجامعات الحكومية فقط. في حين أنها تنخفض عنها انخفاضًا كبيرًا في الأنواع الأخرى من مؤسسات التعليم العالي. يمكن زيادة فرص الفتيات عن طريق التوسع في فتح باب القبول لهن في مؤسسات التعليم العالي التابعة للأزهر، وخاصة في المناطق الجنوبية حيث يقدِّر الآباء التعليم الديني ويفضلون المدارس المنفصلة.

يعكس الشكل (٤-٥) ميل الفتيات إلى الالتحاق بأقسام التربية والإنسانيات والآداب أكثر من المجالات العلمية والتطبيقية.

شكل (٤-٤) نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الجنسين في الأنواع المختلفة من مؤسسات التعليم العالي في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

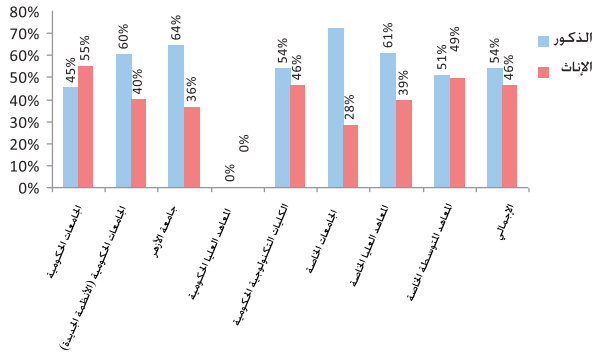

ويعود هذا إلى عدد من الأسباب، منها على سبيل المثال العوامل الاجتماعية التي ترجح إلحاق الإناث بمجالات دراسية معينة، والفقر وتكلفة الفرص المتاحة تجعلان الأسر الفقيرة أكثر ميلًا إلى إرسال الذكور إلى أفضل المدارس على حساب الإناث، فأكثر من ٥٠ ٪ من الطالبات الملتحقات بالجامعات الحكومية غير الأزهرية يأتين من مناطق فقيرة، وبصفة أساسية من الأربعين في المائة الأشد فقرًا (لجنة التعليم، ٢٠٠٧).

شكل (٤-٥) نسبة الملتحقين بالعليم العالي من الجنسين حسب التخصص في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

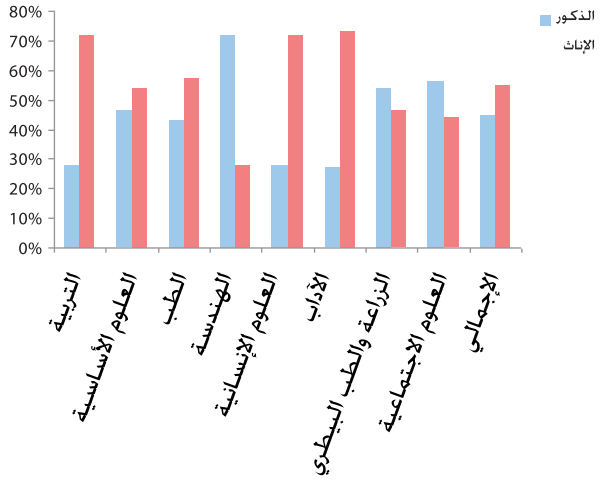

وتتبنى مؤسسات التعليم العالي سياسات وآليات لجذب الطالبات وخفض معدل تركهن الدراسة. هذه الاستراتيجيات تتضمن تخصيص مساحة أكبر للطالبات من السكن الجامعي الذي تتوفر فيه أوضاع معيشية تستطعن تحمل تكاليفها (يدفع الطلاب ٦٠ جنيهًا مصريًّا أو ١٢ دولارًا أمريكيًّا سنويًّا نظير الإقامة وتناول ثلاث وجبات يوميًّا).

يوضح الشكل (٤-٦) نسبة الإناث المقيمات في السكن الجامعي.

شكل (٤-٦) نسبة الإناث إلى إجمالي عدد الطلبة المقيمين في المدن الجامعية في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

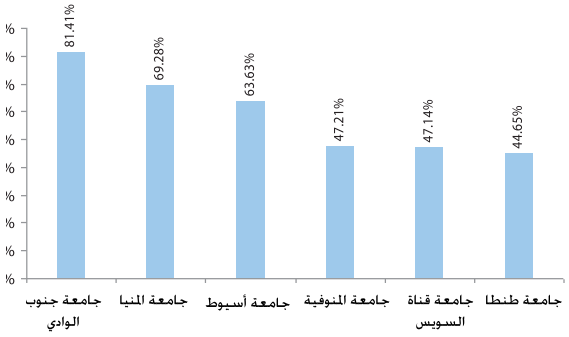

(٤-٤) الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة والطلاب الموهوبون:

لم تولِ الحكومة اهتمامًا كافيًّا بعد بمخصصات الطلاب الموهوبين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الملتحقين بالتعليم العالي في مصر. فمعظم مؤسسات التعليم العالي غير مهيأة بحيث تجعل المباني ومصادر المعرفة والأجهزة ودورات المياه ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة. إضافةً إلى هذا، لا تتوافر معلومات لقطاع التعليم العالي بوجه عام عن عدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو عن إعاقاتهم. ولا توجد برامج خاصة تهدف إلى تعزيز القدرات الفائقة التي يتمتع بها الطلاب الموهوبون. تُعطى منحة تفوقة تبلغ نحو ٨٤ جنيهًا مصري (أي نحو ١٥ دولارًا) للطلاب الذين يحصلون على أعلى متوسط نقاط تقدير أثناء السنة الدراسية، وقد حُددت قيمة هذه المنحة عام ١٩٧٥ (بموجب قانون الجامعات) ولم تتغير إلى اليوم.

الفصل الخامس: الكفاءة الخارجية

٥-١) مقدمة:

يتناول هذا الفصل تقييم الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي فيما يتعلق بإسهامه في تنمية البلاد اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وفي الواقع العملي ثبت أنه يصعب قياس مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي. ولهذا فإن التحليل المقترح ينحصر في القضايا المتعلقة بآليات تنفيذ هذا النظام من حيث ملاءمة التعليم للوفاء بحاجات البلاد التنموية وبالتفاعل بين نظام التعليم العالي وسوق العمل.

٥-٢) التوظيف:

أدت التغيرات التي طرأت مؤخرًا على ديموغرافية مصر إلى زيادة شريحة السكان الذين هم في سن العمل. فقد انخفضت معدلات وفيات الرضع بنسبة ٧٠٪ والأطفال بنسبة ٧٨٪ في الثلاثين سنة الماضية، مما أدى إلى الوضع الحالي الذي صار فيه ٥١٪ من المصريين يقعون ضمن الفئة العمرية (١٥-٦٤) التي هي في سن العمل. ونحو ٣٥٪ من السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤) تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عام، ومعظم الذين دخلوا سوق العمل حديثًا من هذه الفئة العمرية. ومع أن نسبة السكان الشباب نمت بمتوسط ٢,٩٪ فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، فإن نسبة الشباب من إجمالي السكان وصل إلى ذروتها (٢١,٥٪) عام ٢٠٠٥، وستنخفض حصتها من سوق العمل إلى نحو ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ (منتدى البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٤). وكل هذا يشير إلى أن الضغط على سوق العمل سيخف تدريجيًّا بعد عام ٢٠٠٥. يوضح جدول (٥-١) وضع البطالة في عام ٢٠٠٤ (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٥).

جدول (٥-١): البطالة (مصر)

نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي (لمن تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا)	تعليم دون الثانوي	٢٠٠٤	٠,٩٪
	تعليم ثانوي	٢٠٠٤	١٩,٨٪
	تعليم جامعي	٢٠٠٤	١٤,٠٪
نسبة إحلال قوة العمل في المستقبل	الإجمالي	٢٠٠٤	١٩٠,١٪

المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦.

٥-٣) التعليم العالي وسوق العمل:

منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ونظام التعليم العالي في مصر يعاني من أشكال متعددة وخطيرة من عدم الكفاءة الخارجية. فلطالما غاب التوازن بين العرض من خريجي الجامعات وطلب سوق العمل على خدماتهم، وساهم جزئيًّا في خلق هذا الخلل وتغطيته لمدة مؤقتة ضمانُ الحكومة لتوفير فرص العمل الذي اتخذ صورة تعهدها بتعيين جميع الخريجين. فهذه السياسة أدت إلى تحفيز الطلب على التعليم العالي واستجابة الجامعات لهذا عن طريق زيادة الملتحقين بها وبالتالي زيادة خريجيها (ريتشاردز، ١٩٩٢).

مع أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الخمسة عشر عامًا الماضية أثرت في الطلب على العمالة، تظل الحكومة هي مصدر الوظائف الأول في مصر: فأكثر من ٤٢٪ من الوظائف التي توفرت في تسعينيات القرن العشرين كانت في القطاع الحكومي. وأدى هذا إلى أن ارتفعت حصة الحكومة من إجمالي الوظائف عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨,٦٪ بعد أن كانت هذه النسبة ٢٢٠١٪ عام ١٩٩٠ (الوضع الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٦). لكن الخلل سابق الذكر يظل قائمًا، ليس بسبب نقص الطلب على العمالة، وإنما لأن القوى العاملة لم تحصل على التدريب الملائم لتفي بطلبات السوق. من الضروري وضع مناهج جديدة تستند إلى حاجات السوق الحقيقية وتوفير طرق تدريب متطورة ومدربين مهرة. ويجب أيضًا بذل مزيد من الجهود وخاصة لمساعدة الخريجات والشباب الباحثين عن العمل نظرًا لما يتمتعون به من مهارات كثيرة مهدرة.

على الجانب الآخر، لا تستوعب الهجرة حاليًا سوى ١٠٢ مليون (٥٪) من القوى العاملة في مصر. في ثمانينيات القرن العشرين كان هناك طلب كبير في أسواق العمل المجاورة على المصريين، غير أن مهاراتهم لم تتطور بحيث تواكب التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في قطاعي الصناعة والخدمات. لذا يجب دفع سياسة التعليم والتدريب نحو زيادة صلاحية العمالة للهجرة، وتعزيز مهارات العمالة وإنتاجيتها على هذا النحو سيؤدي إلى تمكين قطاعات مثل قطاع الإنشاء وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والصناعة من استعادة قدرتها التنافسية الإقليمية والعالمية، أو كسب هذه القدرة.

ترك سوق العمل العالمي الآخذ في التوسع آثارًا على نظام التعليم العالي في مصر، إذ بادرت كثير من الجامعات الحكومية والخاصة بالدخول في مشروعات مشتركة ومشروعات توأمة مع جامعات أجنبية. تقوم تجربة الجامعات الحكومية على تدريس مواد للطلاب المحليين تراجعها وتقيمها جامعات أجنبية، أما الجامعات الخاصة فتعتمد بدرجة أكبر على الاتفاقيات المشتركة والتوأمة التي توفر برامج مرحلية، وهي بهذا تخلق فرصًا لطلب الدرجات العلمية في مؤسسات بالخارج والحصول عليها. من الممكن أن يوفر هذا فرصًا جديدة للطلاب، إذ يجعل من المحتمل أن يحصلوا على فرص عمل مجزية بدرجة أكبر في بلاد المانح الأجنبي.

٥-٤) البرامج الدراسية وسوق العمل:

تقع مسئولية تدشين البرامج الدراسية على مؤسسات التعليم العالي، ومن دواعي الأسف أنها نادرًا ما تأخذ في الاعتبار دراسة احتياجات سوق العمل أو الطلاب. فعادةً ما يشرف المجلس الأعلى للجامعات على طرح برامج جديدة أو إنهاء العمل ببرامج قائمة، وعادةً ما تطرح مؤسسات التعليم العالي الاقتراحات على المجلس الأعلى للجامعات وتنتظر موافقة القطاع الأكاديمي المختص. من أكبر مواطن القصور في نظام التعليم عدم وجود كيان محدد يستطيع تقديم نصيحة قيمة فيما يتعلق بحاجات العرض في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية. وقد أخذت وحدة التخطيط الاستراتيجي التي تأسست حديثًا زمام المبادرة في هذا الصدد عن طريق نشر دراستَين رئيسيتين تتعلقان بحاجات سوق العمل من خريجي المؤسسات المتوسطة والعليا. نادرًا ما يشترك أصحاب الأعمال مع المؤسسات في تطوير المناهج، وإيجاد وظائف للطلاب في مختلف المجالات، وتبادل العاملين. في عام ٢٠٠٨ قامت وزارة التعليم العالي - ممثلةً في مشروع الكليات الفنية في مصر - بتدشين اتفاقيات رسمية متعلقة بتطوير برامج جديدة تفي بطلب اثنين من كبار أصحاب الأعمال في مجالي الهندسة والسياحة.

٥-٥) أنماط التخصص:

مع أن الموافقة على المواد الدراسية تتمركز في يد المجلس الأعلى للجامعات، ففي حال وجود مشكلة متعلقة بمادة معينة يمكن للنقابات أن تتدخل بدراسة الأمر بهدف ضمان سلامة الأساس الذي تقوم عليه القرارات التي اتخذتها الجامعات أو الكليات. غير أن عدم وجود بيانات دقيقة قد يؤدي إلى وضع تشكيلة مواد غير ملائمة. ولهذا فإن وحدة التخطيط الاستراتيجي قامت مؤخرًا بتدشين توجه مختلف لجمع البيانات، وأخذت في الاعتبار مجموعة كبيرة من المؤشرات العالمية حتى تعيد توزيع أنماط التعليم في مصر بناءً على

توجهات جديرة بالثقة. على سبيل المثال، أكدت وحدة التخطيط الاستراتيجي في الخطة الرئيسية للتعليم العالي على الحاجة إلى تخريج طالبي دكتوراة متميزين ليكونوا باحثين أكاديميين في المستقبل وأساتذة جامعات. وقد وجدت أن هذا عنصر أساسي من عناصر نجاح مؤسسات التعليم العالي في المستقبل. كذلك أوصت الخطة الرئيسية بزيادة العلوم التطبيقية عن النسبة الحالية التي تبلغ ٣٠٪ من إجمالي الطلاب المسجلين بنظام التعليم العالي في مصر بحيث تصل إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. ومع هذا يجب طرح آليات مثل توفير حوافز مجزية لطلاب الدراسات العليا وتشجيع طلبة التعليم الثانوي على دراسة العلوم التطبيقية.

في نفس الوقت تقوم وحدة التخطيط الاستراتيجي بدراسة إكساب الخريجين المهارات التي تحتاجها مجالات الهندسة والسياحة والإدارة. وستنشر التقارير التي تعدها الوحدة عن هذه الدراسة بحلول يونيو ٢٠٠٩.

(٥-٦) المهارات الأساسية في البرامج الأكاديمية:

معظم مؤسسات التعليم العالي لا تدرج تعلم المهارات الأساسية التي يطلبها أصحاب الأعمال في البرامج الأكاديمية.

ويعزى هذا إلى غياب التنسيق بين أصحاب الأعمال ومؤسسات التعليم العالي. ومع أن بعض المؤسسات تشجع طلابها على تلقي تدريبات في الأجازة الصيفية، فإن معظم هذه التدريبات تجرى بناءً على التواصل الشخصي بين الطلاب وأصحاب الأعمال دون أن يتوفر إطار واضح للتنسيق في هذا الصدد.

ومن خصائص التعليم العالي في مصر خضوعه لتشريع مشدد يمنع مؤسسات التعليم العالي من تقديم برامج تعتمد على المزج بين التعليم النظري والتدريب العملي وتمكن الطلاب من قضاء مدة تصل إلى عام في عمل يتعلق ببرنامجهم الدراسي. ولهذا فإن معظم الخريجين لا يكونون مؤهلين للعمل.

(٥-٧) الإرشاد الوظيفي:

هناك نقص واضح في خدمات الإرشاد الوظيفي التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي. فهذه المؤسسات لا توفر معلومات تفي بحق الطلاب في التعليم الوظيفي، وهذا بدوره يؤدي إلى غياب التواصل مع أصحاب الأعمال، وغياب الدور الاستراتيجي المحتمل الذي تقوم به الخدمات الوظيفية في هذه المؤسسات. ويلاحظ أن هذه المؤسسات لا تقوم بجمع معلومات عن سوق العمل وتحليلها ونشرها، وبالتالي فإن معظم المؤسسات لا تستند إلى بيانات دقيقة عندما تتخذ القرارات المتعلقة بتطوير البرامج.

الفصل السادس: تكلفة وتمويل التعليم العالي

(٦-١) مقدمة:

تنبع المشكلات المالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي من مصدرين: أولهما كبر وتزايد حجم تكاليف تعليم الطالب في مرحلة التعليم العالي، وهي مشكلة قد يعود أصلها إلى حاجة التعليم العالي على مر تاريخه إلى رؤوس الأموال الكبيرة والعمالة الكثيرة، وإلى أنه أثبت في جميع أنحاء العالم أنه بالأخص لا يقبل أساليب توفير الأيدي العاملة. أما العنصر الثاني الذي يزيد بصورة ملحوظة من حدة المشكلات المالية التي تواجهها مؤسسات ووزارات التعليم العالي في العديد من الدول، فهو الضغوط التي تتولد عن الحاجة إلى زيادة أعداد المقبولين في الجامعات، خاصة حيث يقترن ارتفاع معدل المواليد بزيادة سريعة في نسبة الشباب الذين يتمون دراستهم الثانوية. في أغلب الدول، يعتمد التعليم العالي اعتمادًا أساسيًا على الحكومات في الحصول على الدخل اللازم لتغطية تلك التكاليف الضخمة المتزايدة، لكن ما لم تتناسب زيادة هذا الدخل مع ضغوط التكاليف التي يواجهها التعليم العالي، تكون النتيجة على الأغلب هي انخفاض كفاءة النظام التعليمي وضعف قدرته.

يدرس هذا الفصل ظروف الإنفاق والتمويل الحالية للتعليم العالي في مصر ويسلط الضوء بوجه خاص على الجامعات الحكومية، نظرًا لنقص البيانات عن ميزانيات الجامعات الخاصة.

(٦-٢) التكاليف والتمويل:

ينص الدستور المصري على أن التعليم في مصر مجاني للجميع من مراحله الأساسية حتى التعليم العالي، وتوفر الدولة الجزء الأكبر من التمويلات اللازمة له. يوضح الجدول رقم (٦-١) النفقات للطالب الواحد في مؤسسات التعليم العالي التي تمولها الحكومة بالكاملتضح من هذا الجدول أن قيمة التكاليف لكل طالب في الجامعات الحكومية قد تضاعفت خلال الأعوام الخمس الماضية، لكنها ظلت ثابتة تقريبًا في جامعة الأزهر والمعاهد الفنية. أما فيما يتعلق بالجامعات الخاصة، فلسوء الحظ ليست هناك معلومات دقيقة متوفرة عن ميزانيتها.

مع أن الدولة تتحمل رسميًّا مسئولية تمويل التعليم العالي في مصر، فإن النسبة التي تشارك بها في تمويل الجامعات هبطت في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ٨٥٪، مما ترك للجامعات مسئولية تدبير ١٥٪ من حجم التمويل المطلوب عن طريق استراتيجيات شتى لتنويع مصادر دخلها. لاحظ تزايد النسبة المخصصة للأجور والرواتب في ميزانية التعليم العالي الموضحة في جدول (٦-٢). (ارتفعت النسبة من ٥٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٪ عام ٢٠٠٥). وفي نفس الفترة ظلت حصة الاستثمارات في الميزانية ثابتة تقريبًا (عند ١٩٪). تبين تلك المؤشرات التأثير السلبي على مستوى التعليم والبحث، وتوضح كيف يؤدي هذا إلى عرقلة الأهداف السياسة التعليمية الحالية.

جدول (٦-١) التكاليف للطالب الواحد في مؤسسات الدولة للتعليم العالي
(الأسعار عن عام ٢٠٠٧)

العام	الجامعات الحكومية		جامعة الأزهر		المعاهد الفنية	
	الميزانية (بملايين الجنيهات المصرية)	التكلفة للطالب الواحد (بالجنيه المصري)	الميزانية (بملايين الجنيهات المصرية)	التكلفة للطالب الواحد (بالجنيه المصري)	الميزانية (بملايين الجنيهات المصرية)	التكلفة للطالب الواحد (بالجنيه المصري)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٤٤٣	٢٨٧٥	٥٧٩	١٨٦٨	٥٦٠	٤٢٦٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٠٦	٣٧٧٩	٦٠٦	١٧٩٣	٧٤٢	٥٢٠٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٢٨٤	٤٠٢١	٦٦٩	١٨٠١	٧٧٢	٥٢٠٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٧٦٣	٤١٧٨	*٧١٦	*١٩٥٤	٧٧٧	٥٣٧٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٦٢٠	٥٢٦٥	*٧٦٦	*١٩٢٨	٧٤٩	٥٧٠٦

المصدر: وزارة التعليم العالي، الخطة الرئيسية للتعليم العالي في مصر (٢٠٠٧-٢٠٢٢)، ٢٠٠٧، ص ٢٨
*القيمة التقديرية بناء على نموذج انحدار يستخدم رسمًا بيانيًا نصف لوغاريتمي.

(٦-٢/١) تنويع مصادر التمويل:

تبنت جامعات الدولة استراتيجيات لتنويع مصادر دخلها وزيادة مواردها المالية.

(٦-٢/٢) مراكز ووحدات متخصصة تابعة للجامعات:

أسست الجامعات عددًا كبيرًا من المراكز المتخصصة في مختلف المجالات لخدمة المجتمع، وتعزيز ارتباط التعليم بالصناعة. وهي تقدم الاستشارات والحلول العلمية للمشكلات التي تنبثق في المجتمع، وتوفر له خدمات جيدة مقابل رسوم مقبولة، وتساعد في تغطية تكاليف الجامعات. يأتي دخل هذه المراكز والوحدات المتخصصة من: (١) التعاون مع الصناعات، (٢) حقوق الملكية الفكرية، (٣) تعليم وتدريب العاملين بقطاع الصناعة، (٤) إتاحة استخدام معاملها وأجهزتها العلمية، (٥) تصنيع منتجات صناعية وسيطة.

(٦-٣) الإنفاق الحكومي:

إحدى أهم المشكلات التي تقف في وجه الحفاظ على استقرار أوضاع التعليم العالي المالية هي الزيادة الهائلة التي تشهدها أعداد الملتحقين بالجامعات. على سبيل المثال، ارتفعت أعداد الملتحقين بالجامعات بنسبة ٤٢٪ بين عامي ١٩٩٨/٩٧ و١٩٩٩/٩٨، مما أدى إلى خفض التكاليف للطالب الواحد بنسبة ٨٪، وزيادة التفاوت في توزيع الموارد على الكليات (البنك الدولي، ٢٠٠٢).

مع أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي ارتفعت من ٣,٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٩٨، وبلغ ما أنفق مها على التعليم العالي في نفس العام ٢٨٪، فإن الزيادة الهائلة التي تشهدها أعداد طلاب مرحلة التعليم العالي تمثل مشكلة خطيرة على تمويله. كذلك تشهد حصة التعليم العالي في ميزانية الدولة انخفاضًا مستمرًا (جدول ٦-٣)، الأمر الذي يدل عليه هبوط نسبتها في إجمالي الناتج المحلي إلى ١,٢٪ عام ٢٠٠٧. ونظرًا لارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، فإن تحقيق أهداف السياسة الرسمية الرامية إلى الإبقاء على نصيب الفئة العمرية ما بين ١٨-٢٣ عامًا عند مستواه الحالي (٢٨٪) يتطلب الوفاء باحتياجات ١٠٠٠٠٠ طالب إضافي في المتوسط في مرحلة التعليم العالي على مدى الأعوام العشر القادمة، ولا تملك الحكومة القدرة المالية على هذا. والنسبة التي تمثلها نفقات التعليم العالي من إجمالي الناتج المحلي بمصر تضاهي نفس النسبة في بعض الدول مثل ماليزيا، لكنها أدنى من المتوسط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (جدول ٦-٤). إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين قيمة إجمالي الناتج المحلي في مصر وقيمته في الدول المتقدمة مثل ألمانيا.

جدول (٦-٢) بنود ميزانية الجامعات (١٩٩٥-٢٠٠٥)

العام	الأجور	تكاليف التشغيل	الاستثمارات	تحويلات رؤوس الأموال
١٩٩٦/١٩٩٥	٥٧,٩٣	٢١,١٥	١٨,٤٤	٢,٤٨
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٩,٠٥	٢١,١٥	١٦,٩٢	٢,٨٨
١٩٩٨/١٩٩٧	٦٠,٢٠	٢١,٧٨	١٥,٢٥	٢,٧٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٦١,٨١	٢١,٧٢	١٤,٩٥	١,٥٣
٢٠٠٠/١٩٩٩	٦٢,١٤	١٩,٨٨	١٦,١١	١,٨٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٣,٧٢	٢٠,٤٧	١٥,٢٧	٠,٥٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٤,٩٢	١٨,٨٣	١٥,٨٢	٠,٤٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٢,٣٨	١٨,٠٠	١٩,١٣	٠,٤٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٢,٩٣	١٧,٦٠	١٨,٩١	٠,٥٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٣,٦٠	١٦,٢٥	١٩,٦١	٠,٥٣

المصدر: وزارة التعليم العالي، الخطة الرئيسية للتعليم العالي في مصر (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

جدول (٦-٣) الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في مصر (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)

العام	النسبة المئوية للإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٢	١,٤٣
٢٠٠٣	١,٣٥
٢٠٠٤	١,٣٣
٢٠٠٥	١,٢٦
٢٠٠٦	١,٢٦
٢٠٠٧	١,٢٤

المصدر: وزارة التعليم العالي، الخطة الرئيسية للتعليم العالي في مصر (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

الجدول (٦-٤) الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في دول مختلفة

الدولة	النسبة المئوية للإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الناتج المحلي
الدنمارك	٢,٥
فنلندا	٢,١
ألمانيا	١,٢
كوريا الجنوبية	٢,٤
السويد	٢,٢
الولايات المتحدة	١,٥
المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١,٧
ماليزيا	٢,٨

المصدر: Glance a at Education, ٢٠٠٦

الفصل السابع: ادارة وحوكمة التعليم العالي

(٧-١) مقدمة:

يتحكم في نظام التعليم العالي في مصر مجموعة من المؤسسات من بينها هيئات حكومية يأتي في مقدمتها: وزارة التعليم العالي، ووزارة المالية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للجامعات، وهو هيئة حكومية للإشراف على الجامعات الحكومية، ومجلس الجامعات الخاصة، ومجلس المعاهد العليا، ومجلس المعاهد الفنية، وأخيرًا مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

يسلط هذا الفصل الضوء على أهم أربعة أدوار أو مستويات لإدارة نظام التعليم العالي في مصر، ألا وهي: المستوى الاستراتيجي والإداري والمعرفي والتشغيلي.

(٧-٢) التخطيط الاستراتيجي:

أعلنت عام ٢٠٠٠ استراتيجية قومية توضح مواطن الضعف والقوة في نظام التعليم العالي في مصر، وتطرح خمسة وعشرين برنامجًا لإصلاح قطاعه. استهدفت تلك البرامج جميع عناصر نظام التعليم العالي لمعالجة المشكلات التي كان يعاني منها قطاعه آنذاك. لكن الضغوط المالية لم تسمح إلا بالتصديق على ستة برامج فقط منها في الخطة الخمسية التي تشمل الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ وهي:

- ❑ مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات
- ❑ مشروع المعاهد الفنية
- ❑ مشروع ضمان الجودة والاعتماد
- ❑ مشروع تطوير كليات التربية
- ❑ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ❑ صندوق مشروع تطوير التعليم العالي

تولى مشروع تطوير التعليم العالي إدارة وتنفيذ البرامج الستة (التي تناول الفصل الثالث وصف الكثير منها)، وجرى تطبيقها في الجامعات الحكومية بصفة أساسية، عدا مشروع المعاهد الفنية وبعض المشروعات التي موَّلها مشروع تطوير التعليم العالي. انتهى المشروع في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٨، بعد تمديده عامًا آخر لتسليم إدارة البرامج.

في عام ٢٠٠٤ جرى تحديث الخطة الاستراتيجية، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تبني الخطة القومية، والوفاء بمتطلبات التنمية القومية. وأصبحت الاستراتيجية تضم ثلاثة أركان:

- ❑ التشريعات
- ❑ الخطة القومية الرئيسية للتعليم العالي
- ❑ التنظيم

التخطيط على مستوى الدولة يمكنه فقط أن يوجه سياسات التعليم العالي القومية التي تدعم خطط التنمية في قطاعات متعددة، ومن ثم فهناك حاجة إلى التخطيط على المستوى المحلي، حيث يمكن تكوين روابط أقوى بسوق العمل. تنقسم مصر إلى سبع مناطق اقتصادية هي: القاهرة الكبرى (خمس محافظات)، والإسكندرية (ثلاثة محافظات)، والدلتا (خمس محافظات)، ومنطقة قناة السويس (ست محافظات)، ومنطقة شمال صعيد مصر (ثلاث محافظات)، ومنطقة أسيوط (محافظتين)، ومنطقة جنوب صعيد مصر (خمس محافظات). وحاليًّا يجرى استطلاع تجريبي في منطقة الإسكندرية ومنطقة جنوب صعيد مصر الاقتصاديتين؛ حيث تدرس فرق من المحافظات ومن مؤسسات التعليم العالي أحوال سوق العمل وتجري الدراسات التتبعية وتجمع البيانات التي تمكنها من التخطيط بصورة أكثر فاعلية لما يفي بحاجات سوق العمل.

لم يكن التخطيط الاستراتيجي على مستوى مؤسسات التعليم العالي يوجه خططها إلا فيما يتعلق ببعض الوظائف والأنشطة الجامعية، خاصة تلك المتعلقة بتأسيس المباني والمشروعات الجديدة، لا المتعلقة بالسياسات والأهداف المستقبلية. لكنه صار واحدًا من شروط اعتماد المؤسسات التعليمية لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ولهذا كان التخطيط الاستراتيجي جزءًا من مشروع قومي لإعداد الجامعات الحكومية للحصول على الاعتماد. وقد دعمت الحكومة المصرية المشروع ورصدت له مليار جنيه مصري في الخطة الخمسية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، وبدأ تنفيذه في يناير ٢٠٠٨، الأمر الذي دعا جميع الجامعات الحكومية إلى تطوير وتحديث خططها الاستراتيجية.

(غير أنه ليست هناك آلية لتحفيز أو إجبار مؤسسات التعليم العالي - أيًّا كان مستواها - على الوفاء بحاجات قطاع التعليم العالي سواء على مستوى الدولة أو المنطقة التابعة لها. فضلًا على أن تلك الآلية لن تكون قائمة على تقييم السياسات والاستراتيجيات السابقة التي انتهجتها المؤسسات.

(٧-٣) الإدارة:

تعمل وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الخاصة وفقًا لإطار تنظيمي وإداري مركزي. وفي الوقت نفسه تخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لتشريعات وقواعد مالية متباينة. في حين أن الوضع الأمثل هو أن تعمل جميع مؤسسات التعليم العالي وفقًا لتشريعات موحدة تجعلها تخضع لقواعد مشتركة، نظرًا لأنها جميعًا تعمل في إطار النظام القومي التعليم العالي.

أحد العناصر الهامة الأخرى في إدارة قطاع التعليم العالي هي القيادة. وتتولى الحكومة المصرية تعيين رؤساء الجامعات: فيرشح وزير التعليم العالي ثلاثة مرشحين، ثم يصدُر أمر رئاسي بتعيين أحدهم. إلا أن تلك الإجراءات لا تطابق قواعد وإجراءات التعيين المنصوص عليها في «قانون تنظيم الجامعات». تهدف بعض آليات السيطرة إلى الكشف عن أي خرق في النظام، لكنها في المقام الأول تدابير إحصائية ومالية، حيث يراقب الجهاز المركزي للمحاسبات - وهو منظمة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية (الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٠٤) - تقارير الأداء المالي للمؤسسات التعليمية للكشف عن الفساد، لكنه لا ينظر في العلاقة التي تربط الوضع المالي للمؤسسة بأدائها الكلي أو تحقيقها لأهدافها.

إحدى المشكلات المهمة الأخرى هي حجم الكيانات الإدارية في قطاع التعليم العالي بصفة عامة، وفي الجامعات الحكومية بصفة خاصة. تتراوح نسبة المديرين إلى الطلاب في الجامعات ما بين ١ : ٤ (في جامعة بني سويف) إلى ١ : ١٦ (في جامعتي أسيوط وقناة السويس). ويمثل المديرون في المستويات الإدارية العليا ٤٦٪ من هؤلاء، حيث يشكلون هرمًا إداريًّا ذا قمة كثيفة.[١]

١ هذه الحسابات لا تشمل المسئولين الإداريين الذين يعملون بعقود قصيرة الأجل.

(٧-٤) إدارة المعلومات:

يعد توافر المعلومات المفيدة أمرًا محوريًّا من أجل إدارة أي من أنظمة التعليم العالي إدارة واعيّة. ولم يشهد التعليم العالي المصري نظام إدارة معلومات قبل عام ٢٠٠٢ الذي شهد إطلاق مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسوف تقتصر المرحلة الأولى من هذا المشروع على الجامعات الحكومية. ومن المقرر أن يجري ربط المعلومات بمركز أنظمة إدارة المعلومات وأنظمة دعم القرار في المجلس الأعلى للجامعات. غير أن العمل بهذا النظام لم يبدأ بعد. ولا يُتوقَّع له البدء قبل عام ٢٠١٠.

إذن تقتصر تغطية نظام إدارة المعلومات الخاص بالتعليم العالي على الجامعات الحكومية. ولا تشمل جامعة الأزهر أو المعاهد الفنية الحكومية أو الجامعات الخاصة أو مؤسسات التعليم العالي. فضلًا على أنه يؤدي دورًا شبيهًا بالأدوار الإدارية التقليدية في الجامعات الحكومية. وتنقصه كثير من المعلومات اللازمة لدعم القرارات على المستوى الاستراتيجي.

تجمع وزارة التعليم العالي بيانات سنوية عن أعداد الطلاب المسجلين بالتعليم العالي وأعداد الموظفين في جميع مؤسسات التعليم العالي في مصر. ويصدر كتابًا إحصائيًّا سنويًّا يوزع على الوزارات والأجهزة المعنية. وقد أنشئت عام ٢٠٠٧ قاعدة بيانات عن قطاع التعليم العالي في وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي. وضمت جميع البيانات الخاصة بالتعليم العالي من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧. وأدرجت قاعدة البيانات تلك في نظام معلومات جغرافي لدعم اتخاذ القرارات.

صارت معالجة البيانات وتحليلها وإعادة توزيعها (منذ عام ٢٠٠٦) مهمة تختص بها وحدة التخطيط الاستراتيجي التي تقدم للمجتمع تقريرًا سنويًّا عن أوضاع التعليم العالي في مصر. وذلك لخدمة الدراسات التقنية والأبحاث وصنع القرار.

(٧-٥) الإدارة التشغيلية:

يشار إلى الجامعات الحكومية في مصر على أنها كيانات مستقلة. لكن ثمة عناصر تشريعية وتنظيمية ومالية وعوامل تتعلق بالقيادة تحد من درجة الاستقلالية التي تتمتع بها تلك المؤسسات وتتحكم فيها. يقارن الجدول (٧-١) بين درجة الاستقلالية التي تتمتع بها الجامعات الحكومية في مصر ودرجة استقلالية الجامعات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودولة ماليزيا.

مؤشرات الاستقلالية	المملكة المتحدة	الدنمارك	فنلندا	ماليزيا	مصر
فالمباني والمعدات	×				×
القدرة على اقتراض التمويل		×	×		
القدرة على الإنفاق من الميزانية لتحقيق الأهداف	×	×	×	×	×
القدرة على وضع المناهج وتحديد الهيكل الأكاديمي	×		×		
القدرة على تعيين وفصل الموظفين	×	×	×	×	×
القدرة على تحديد الرواتب	×				
القدرة على تحديد عدد الطلاب المقبولين		×			

ملحوظة: × تعني أن الجامعة تتمتع بالاستقلالية التي تمكنها من أداء هذه الوظيفة

المصدر: المعلومات عن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مصدرها Policy Education Analysis (٢٠٠٣). أما المعلومات عن ماليزيا فمستقاة من تقرير البنك الدولي لعام (٢٠٠٧). والمعلومات عن مصر قائمة على مقابلات أجرتها وحدة التخطيط الاستراتيجي مع اثني عشر رئيس جامعة حكومية (سابق أو حالي) في عام ٢٠٠٨.

يوضح جدول (٧-١) أن الجامعات الحكومية في مصر لا تملك السيطرة التامة على مواردها. ولكنها مسئولة أمام المجتمع عن أدائها؛ فيسمح لها بامتلاك الأراضي والمباني والمعدات. ولكنها تظل خاضعة للملكية الحكومية. ولا يسمح لها ببيع أو استبدال قطعة أرض أو مبنى من مبانيها إلا بموافقة المجلس الوزاري. كذلك تُخصص ميزانيتها لبنود محددة لا تملك إلا قدرة محدودة جدًّا على تغييرها لأنها بنود تضعها عدة جهات (على سبيل المثال تضع وزارة المالية بنود تكاليف الموظفين في حين تضع وزارة التنمية الاقتصادية ميزانية الاستثمار). ومع أنه يمكن للجامعات تعيين وفصل الموظفين. فإن وزارة التنمية الإدارية هي التي تتولى توزيع المناصب فيها.

تستطيع الجامعات الحكومية أن تعبر عن استعدادها لأداء بعض الأدوار كوضع المناهج والبرامج التعليمية. أو تحديد عدد الطلاب المقبولين بها. لكن القرار يرجع إلى وزارة التعليم العالي أو المجلس الأعلى للجامعات أو كليهما. في الوقت نفسه كثيرًا ما تقابل مطالب الجامعات بسلبية. "إن المجلس الأعلى للجامعات يتمتع بقدرة هائلة على إبطاء عجلة التغيير. وفرض القيود على الابتكار والتنويع في البرامج والمؤسسات الجديدة. وفرض معايير الجودة بناءً على مناهج جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات الشهيرة. والإجراءات التي يتبعها للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس والطلاب خارج مصر تتسم بالتعقيد والبطء. لكن لا شك أنه يمثل أيضًا منبرًا هامًّا للحوار بين الأكاديميين. وأنه الجهاز الذي يتحمل المسئولية الكبرى في الحفاظ على استقرار نظام التعليم المصري" .(Novak, MacTaggart, & Gholam, ٢٠٠٦)

الفصل الثامن: البحوث والتنمية

(٨-١) مقدمة:

يدرس هذا الفصل أوضاع قطاع البحث والتطوير في مصر، ويصف الممارسات الإيجابية والسيئة فيه، ويقدم موجزًا عن الإصلاحات التي تبناها.

(٨-٢) هيئات البحث العلمي في مصر:

قبل إدخال الإصلاحات، اضطلع بتطبيق سياسات البحث والتطوير في مصر ثلاث جهات هي: مؤسسات التعليم العالي، ومعاهد البحوث التابعة لوزارة البحث العلمي بما فيها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وغير ذلك من معاهد البحوث الخاضعة لإشراف وزارات أخرى. ومع أن مسئولية تطوير عملية البحث توزعت على هذه الجهات، فإن الحكومة المركزية هي من يملك السيطرة التامة على نظام البحث.

تشجع الحكومة بوجه عام التعاون بين جهات البحث الثلاث تلك على الرغم من تباين أنظمتها الإدارية والتمويلية ومجالات عملها وأهدافها. غير أن التعاون بينها في الأغلب كان يتم عن طريق مجلسين أعليين منفصلين للتنسيق بين الجامعات ومعاهد البحوث بصورة مستقلة عن الأخرى.

فمن ناحية، اضطلع المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث بالتنسيق بين جميع أنشطة البحوث وإدارتها، وتولى عادةً اتخاذ القرارات المركزية المتعلقة بتخطيط الأبحاث، وانعكس هذا على نظام البحث العلمي في مصر الذي يتميز بالمركزية والهرمية. يرشح وزير الدولة للبحث العلمي رؤساء معاهد البحوث، وتتخذ كثير من القرارات مركزيًّا، حتى إنه يمكن اعتبار معاهد البحوث وحدات فرعية لوزارة البحث العلمي.

من ناحية أخرى، تولت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تمويل برامج البحوث والإشراف عليها. فهذه البرامج تعد بصورة عامة فرصة للتعاون في الأبحاث بين الجامعات أو المعاهد المحلية والدولية، فضلًا على أنها تتيح فرصًا لأنشطة بحثية أخرى مع جهات استثمار جديدة كالمجالس المحلية والصناعات. وقد طرحت تلك البرامج على المستوى القومي، وطرحت لتنافس جميع أنواع معاهد البحوث وحتى الوزارات الأخرى.

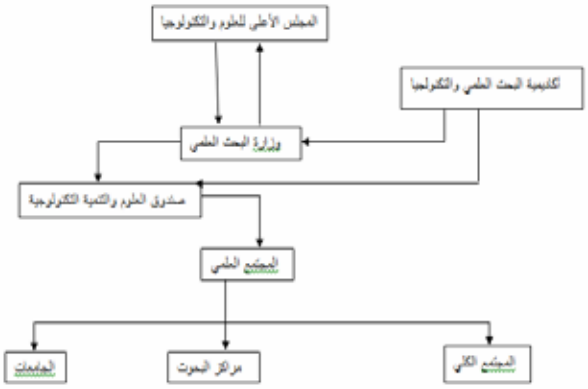

تجري الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة العليا بعض البحوث الأخرى إلا أن مساهمتهما ضعيفة.

(٨-٢/١) إصلاحات هامة:

سعيًا إلى التقدم الاقتصادي، تبنت الحكومة المصرية برنامجًا إصلاحيًّا يشمل قطاع البحث والتطوير بالكامل، إيمانًا منها بأن التمتع بقطاع بحث وتطوير متميز هو المفتاح للوصول بمصر إلى ساحة التنافس في مجال الاقتصاد المعرفي العالمي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وأهم ما اشتمل عليه هذا البرنامج هو إعادة هيكلة قطاع العلوم والتكنولوجيا. فأسست الحكومة في عام ٢٠٠٧ مجلسًا جديدًا يدعى بالمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بهدف توجيه عملية البحث ووضع سياسات وخطط جديدة لها. ويرأس هذا المجلس رئيس الوزراء، وأعضاؤه تسعة وزراء: ستة من العلماء البارزين وثلاثة من أعضاء المجتمع المدني، وهو يشرف حاليًّا على جميع مؤسسات البحث العلمي في مصر (انظر الشكل رقم ٨-١)، بما في ذلك وزارة البحث العلمي. كما وضعت الحكومة عام ٢٠٠٧ سياسة مركزية لتمويل قطاع العلوم والتكنولوجيا، فأسست ما يدعى بصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية الذي يسمح بتبني خطط تمويل جديدة في المجالات ذات الأولوية القومية. في حين تبنت وزارة البحث العلمي خططًا قومية جديدة تتضمن:

- تحديد مجالات البحث ذات الأولوية القومية، وهي الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، والقضايا ذات الأولوية في مجالات الزراعة والغذاء والصحة.
- تمويل بعض المشروعات عن طريق صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، وقد اتخذت الحكومة المصرية بالفعل خطوات بناءة في ذلك حيث وضعت ثلاث خطط تمويلية جديدة.
- تبني خطة قومية لتنمية الابتكار خاصة بالاشتراك مع الاتحاد الأوربي عن طريق برنامج البحوث والتنمية والابتكار.
- تبني خطة قومية لرفع مستوى الوعي العلمي والتكنولوجي في المجتمع.

بالتوازي مع الخطط السابقة، اتُّخذت خطوات جادة منها تحويل مدينة مبارك للأبحاث العلمية إلى منطقة علمية للهندسة الوراثية، وإقامة الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وتأسيس مركز أبحاث تكنولوجيا النانو بالاشتراك مع مجموعة شركات آي بي إم الدولية.

(٨-٣) تمويل الأبحاث:

ما زال نظام التمويل الحكومي للأبحاث في مصر إلى حد بعيد نظامًا مركزيًّا، حيث يذهب التمويل الحكومي مباشرة إما للجامعات أو لمعاهد البحوث المختلفة في مختلف الوزارات. ويوجه في المقام الأول إلى الأبحاث الأساسية، في حين يُوجَّه تمويل صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية وبرنامج البحوث والتنمية والابتكار إلى الأبحاث التطبيقية. يشهد التمويل السنوي للبحوث زيادة سنوية بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٥٪، إلا أن صغر حجم التمويل المخصص للبحث العلمي قد أثر باستمرار على جودة ناتج عملية البحث، الأمر الذي أدى إلى إضعاف ارتباط عملية البحث بالمجتمع على مر الأعوام، وتشويه صورة الباحثين ومعاهد البحوث بصورة عامة خاصة لدى المستثمرين. وأدى أيضًا إلى عزوف قطاع الأعمال عن الاستثمار في مجال البحوث.

يوضح الجدول رقم (٨-١) أن نسبة الإنفاق الحكومي على الأبحاث قد زادت بمقدار ٢٨٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، لكن لا تزال نسبة الإنفاق على الأبحاث من إجمالي الناتج المحلي - التي تراوحت ما بين ٠,٢٧٪ عام ٢٠٠٤ و٠,٢٣٪ عام ٢٠٠٦ - ضئيلة للغاية خاصة بمقارنتها مع

النسب المماثلة على مستوى العالم. على سبيل المثال أنفقت كوريا عام ٢٠٠٤ نحو ٢,٦٪ من إجمالي ناتجها المحلي على قطاع البحث والتطوير. وتعكس هذه الأرقام حاجة الحكومة المصرية لأن تولي المزيد من الاهتمام إلى قطاع البحث والتطوير فيما يتعلق بالمسائل المالية وتعبئة الموارد؛ فيجب ألا تقتصر جهود إصلاح القطاع على التنظيم والإدارة.

جدول (٨-١) النفقات على البحث العلمي من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧

العام	القيمة (بملايين الدولارات الأمريكية)	نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٤٥	٠,٢٧٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٥١	٠,٢٥٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٩٩	٠,٢٦٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣١٤	٠,٢٣٪

المصدر: وزارة البحث العلمي

(٨-٣/١) التمويل:

لا تتأثر مخصصات التعليم العالي في ميزانية الدولة بالخطط الاستراتيجية للقطاع، ولا ترتبط باحتياجات مؤسساته المختلفة. ولا يعتمد تمويل الحكومة لمؤسسات التعليم العالي ومعاهد الأبحاث الحكومية على أدائها. ومع أن المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي هما الجهتان المسئولتان عن إدارة الجامعات، فإن وزارة المالية (المسئولة عن تحديد الميزانية الجارية) ووزارة التخطيط (المسئولة عن تحديد ميزانية الاستثمار) هما وحدهما المسئولتان عن تحديد ميزانيتها. وبوجه عام تُرصَد الميزانيات للجامعات بناء على قوائم نفقات مدرجة تحت بنود معينة. ومن المذهل أن نفقات الأبحاث ليست بندًا من هذه البنود، ولا تملك المؤسسات التعليمية فضلًا على ذلك حرية تغيير النفقات المدرجة في أي من القوائم؛ حيث يُحدَّد التمويل المخصص لكل جامعة بناء على ميزانية العام السابق والمبلغ الذي تطلبه من وزارة المالية مضافًا إليها زيادة آلية ثابتة. ويشمل هذا التمويل ميزانية البحوث. أما على مستوى الكليات فتُوزع ميزانية الجامعة على كل من كلياتها بناء على حاجتها. غير أنه ثمة تقصير شديد في الاستجابة إلى تلك الحاجات. ففي العادة تخصص للكليات نفس الميزانية ما لم تُتَّخذ قرارات مركزية بإقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القديمة. ومن جديد يعود هذا إلى القيود المفروضة على الجامعات في تخطيط ميزانياتها حسب حاجتها وخططها. وتُطبَّق نفس السياسة مع معاهد البحوث. غير أن نفقات الأبحاث والتطوير تمثل بندًا واضحًا في ميزانيتها.

(٨-٣/٢) الإنفاق على معاهد البحوث:

يوضح الجدول رقم (٨-٢) أن ميزانية أغلب معاهد البحوث شهدت تراجعًا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. أما ميزانيات الجامعات فتفوق هذه الحدود بصورة ملحوظة، إذ يبلغ إجماليها سبعة مليارات جنيه سنويًا. غير أن هذه الميزانية تُوزَّع على العديد من الأنشطة، ومن بينها البحوث.

جدول (٨-٢): نفقات المراكز والمعاهد التابعة لوزارة البحث العلمي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ (بملايين الجنيهات)

مراكز/معاهد البحوث	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٨/٠٧
مكتب وزير الدولة للبحث العلمي	٣٥,٥	١٥,٨	١١,١
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا	٦٤	٥٦,٦	٦٤,٤
المركز القومي للبحوث	١٦٦,٧	١٤٦,٩	١٦٢,٧
الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء	٦٣,٥	٦١,٣	٦٤,٦
مدينة مبارك للأبحاث العلمية	٣١,١	٢٢,١	٢٨,٨
المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية	٢٦,٩	٢٥,٣	٢٣
المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد	٢٤,٢	٢٤,٥	٢٦,٧
المعهد القومي للقياس والمعايرة	٢٤,٢	١٨,٥	١٩,٥
معهد بحوث البترول	٢٧,٣	٢٣	٣١,٣
المعهد المركزي لبحث وتطوير علم التعدين	٢٥,٦	٢٣,٥	٢٢,٦
معهد بحوث الإلكترونيات	١٦,٢	١٢,٨	١٥,٦
معهد تيودور بلهارس للأبحاث	٣٢,٨	٢٥,٦	٢٩,٦
معهد بحوث أمراض العيون	٢٢,٧	٢١,٤	٢٣
المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث	٢,١	١,٥	٢,٢
الإجمالي	٥٦٢,٨	٤٧٨,٨	٥٢٤,٩

المصدر: وزارة البحث العلمي، تقرير المؤشرات.

(٨-٣/٣) برامج التمويل:

وُضِعت أخيرًا بعض البرامج لتمويل أنشطة قطاع البحث والتطوير وتشجيعها. فعلى سبيل المثال رصد الاتحاد الأوربي منحة مقدارها ١١ مليون يورو لتمويل برنامج مدته أربعة أعوام (برنامج التنمية والبحوث والابتكار) يسمح لمصر بالاشتراك في منطقة الأبحاث الأوربية من خلال تشجيع وتحفيز الابتكار، والحث على إقامة علاقات بين معاهد الأبحاث والعلماء في مصر والاتحاد الأوروبي. كما أنشأت وزارة البحث العلمي صندوق العلوم والتكنولوجيا لتمويل عملية البحث في الدولة. تخدم تلك البرامج في تأسيس مشروعات قادرة على التنافس يطلقها الباحثون وتمولها المنح التي تسمح أيضًا بمشاركة الطلاب في عملية البحث، وهو ما من شأنه أن يرفع من كفاءة تدريب الطلاب. وتوفر تلك السياسات التمويلية للأبحاث مصدر دعم مستقل حر بصفتها جزءًا من البرامج الحكومية.

(٨-٤) العاملون في مجال الأبحاث:

تشكل الجامعات الحكومية والمعاهد التابعة لوزارة البحث العلمي أكبر تجمع للباحثين في مصر، حيث تضم ٨٨٪ من الباحثين في مصر. ونجد الأنشطة البحثية الأخرى في وزارات أخرى كوزارة الزراعة (التي يعمل بها ٨٪ من باحثي مصر) ووزارة الموارد المائية والري. لكن أغلب الوزارات بخلاف ذلك لا تضم إلا القليل من معاهد البحوث (الجدول رقم ٨-٣).

جدول (٨-٣) عدد حملة الدرجات العلمية العليا في وزارات مختلفة

الوزارة	الماجستير		الدكتوراه	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
وزارة الصناعة والتجارة	٩	١٤	٧	٣٩
وزارة البترول	٤	٤٤	١	٢٢
وزارة الإعلام	٤	٢	٢	٨
وزارة الإنتاج الحربي	٠	٢	٠	٢
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨	٨	١٠	١١
وزارة الاستثمار	٣	١٧	٣	٢
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	١٧	٦٤	٣٨	١٥
وزارة التربية والتعليم	٣١	١٧	٢٦	٤٤
وزارة الثقافة	٢٩	٤٨	٨٣	٩١
وزارة الدولة لشئون البيئة	١٠	٢٩	١٠	١٠
وزارة الدولة للتنمية الإدارية	٢٢	١٦	٢٨	٥٨
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٦٦٥	١٢١٠	٩٠٩	٢٨٥٢
وزارة الصحة والإسكان	٣٠٧	١٠٦٠	١١٠	٣٣١
وزارة القوى العاملة والهجرة	١٠	٠	٣	١
وزارة الموارد المائية والري	٣٦	١٠٤	٣٢	١٥٨
وزارة النقل	٩	٢٦	٣	٥
وزارة التخطيط	١٣	٧	٣٢	٥٤
وزارة الطيران المدني	٢	١٨	١	٢٠
وزارة الكهرباء والطاقة	١٧٥	٢١٩	٣٣٣	٤٧٣

المصدر: وزارة البحث العلمي، تقرير المؤشرات

يمثل الباحثون من أقسام الهندسة والعلوم ٣٢٪ من مجموع الباحثين في الجامعات الحكومية، الأمر الذي يعد ملمَحًا في غاية الأهمية؛ إذ قد يخدم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية وفتح الباب أمام الابتكار في مصر. لكن على الرغم من التزايد النسبي الذي شهدته أعداد الخريجين من الأقسام العلمية والفنية بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، فإن عدد الباحثين والعاملين بقطاع البحث والتطوير ما زال غير كاف لأن يحدث تحولًا حقيقيًّا في الاقتصاد المصري.

(٨-١/٤) مشاركة الطلاب في البحوث:

تقتصر مشاركة الطلاب في أبحاث مؤسسات التعليم العالي على طلاب الدراسات العليا من طلبة الدبلومات أو الماجستير أو الدكتوراه، فضلًا على أنه لا يفي بالحاجات الاقتصادية والمجتمعية إلا نسبة ضئيلة من تلك الأبحاث، فأغلبها يجريه الطلاب للحصول على الشهادات العلمية التي تسمح لهم بالتقدم في مسارهم الأكاديمي أو المهني. أما الطلاب الجامعيون فلا يشاركون في الأنشطة البحثية الحقيقية - بخلاف مشاريع التخرج - إلا بصورة نادرة جدًّا.

إحدى مزايا نظام البحث الحالي هي أن نسبة الطلاب الذين يتقدمون للدراسات العليا نسبة معقولة (الجدول رقم ٨-٤)، (١٢٪ منهم يجري الدراسات في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية، و١٣٪ في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية)، وأغلبهم من الجامعات الحكومية وجامعة الأزهر. وتنخفض هذه النسب في الجامعات والمعاهد الخاصة، ففي الجامعات الخاصة لم يتقدم للدراسات العليا من مجموع الطلاب إلا ٠,١٪ (في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية) و١٪ (في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية)، في حين بلغت النسب في المعاهد العليا الخاصة ٢,٥ ٪ و١,٨٪ في نفس المجالات العلمية على الترتيب.

جدول (٨-٤) النسب المئوية لطلبة الدراسات العليا وأعدادهم في مؤسسات التعليم العالي المختلفة ٢٠٠٧

	العلوم الأساسية والتطبيقية		العلوم الإنسانية والاجتماعية	
	عدد الطلبة المسجلين	النسبة المئوية من إجمالي عدد الطلبة*	عدد الطلبة المسجلين	النسبة المئوية من إجمالي عدد الطلبة
الجامعات الحكومية	٧٤٣٩٤	٪١٥,٦٢	١٠٣٠٣١	٪١٢,٨٤
جامعة الأزهر	١٢١٩٦	٪١٤,٩٨	١٠٣٠٨	٪٣,٠٥
الجامعات الخاصة	٣٧	٪٠١٢	٢٤٧	٪١,٤٣
المعاهد العليا الخاصة	٣٨٩٥	٪٢,٥٢	٥١٢١	٪١,٨١
الإجمالي	٩٠٥٢٢	٪١٢,١٦	١١٨٧٠٧	٪١٢,٨٤

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي

*تحسب هذه النسبة من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في كل قطاع (الطلبة الجامعيون وطلبة الدراسات العليا معًا).

لا تجري مؤسسات التعليم العالي الأخرى أي أبحاث، لذا لا يلتحق بها طلبة الدراسات العليا؛ وفي العادة يلتحق الدارسون فيها بالجامعات الحكومية لاستكمال دراساتهم العليا. ويوضح الجدول رقم (٨-٣) أن هناك بالإضافة إلى كبار الباحثين الذين يحملون درجة الدكتوراه نحو ٢٠٩٢٢٩ باحثًا يعمل منهم في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية ٩٠٥٢٢ باحثًا، وفي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ١١٨٧٠٧ باحثًا، ويمكن اعتبار هذا ثاني أكبر تجمع للباحثين في مصر.

تعتمد جودة تدريب طلبة الماجستير والدكتوراه - الذين يعتبرون قادة المستقبل في جميع المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الدولة - على مستوى البحث العلمي في قطاع التعليم العالي؛ لذا على الحكومة المصرية أن تتخذ الخطوات الضرورية لتوسيع قاعدة الأنشطة البحثية في قطاع التعليم العالي ورفع مستواها.

وفي هذا الشأن تبنت وزارة البحث العلمي برنامجًا جديدًا لتنمية قدرات الباحثين حديثي التخرج الحاصلين على منح أكاديمية الأبحاث العلمية والتكنولوجيا. يقدم البرنامج للباحثين تدريبًا مكثفًا لمدة ستة أشهر، ويمنحهم فرصة السفر لزيارة معاهد البحوث الدولية من خلال برنامج تكميلي يدعى الملكية والشراكة Partnership-Ownership (Own-Par).

(٨-٥) سفر الباحثين:

ظلت الحكومة المصرية على مدى عقود تقدم منحًا دراسية سنوية لصغار الباحثين للسماح لهم بإجراء الدراسات العليا خارج البلاد. تُوزع هذه المنح على مؤسسات التعليم العالي الحكومية ومعاهد البحوث بناء على خطة خمسية تركز على مجالات معينة، لكن الكثير من المؤسسات والباحثين يغيرون مواد دراستهم وفقًا لمصالحهم، الأمر الذي يضر بخطة البحث القومية. كذلك تقدم منح أخرى لكبار الباحثين تسمح لهم بإمضاء ما بين ثلاثة إلى تسعة أشهر في إجراء الأبحاث المشتركة خارج البلاد، غير أن حجم تلك المنح محدود للغاية وعدد المستفيدين منها قليل نسبيًّا.

يزعم الباحثون في مؤسسات التعليم أن هناك شكوكًا حول شفافية توزيع تلك المنح نظرًا لأنه لا توجد معايير واضحة لتوزيعها. إلا أن وزارة التعليم العالي أطلقت عام ٢٠٠٦ خطة جديدة لتوزيع المنح تدعى الملكية والشراكة تستهدف شباب الباحثين في جميع معاهد البحوث بالدولة. وقد أثرت تلك الخطة بصورة واضحة على حركة الباحثين على الرغم من قصر مدتها (فهي تستغرق من ثلاثة إلى ستة أشهر) وقلة عدد المستفيدين منها.

لم تتخذ خطوات هامة في تسهيل حركة الباحثين داخل البلاد. فلا توجد برامج تبادل جادة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات التعليمية الأخرى في البلاد؛ نظرًا لأن التشريعات الحالية تفرض قيودًا على حركة الباحثين. وقد أثر هذا بالسلب على الأنشطة البحثية. ففي العادة يضطر الباحثون إلى استيفاء إجراءات شديدة التعقيد لإجراء البحوث أو التدرب في مؤسسات تعليمية أخرى.

من ناحية أخرى، لا يفد إلى مصر سوى القليل من الباحثين لإجراء الأبحاث، حيث يمثل نقص المعلومات حول الجامعات ومعاهد البحوث المصرية، وافتقار المعامل والمعدات إلى الجودة، ونقص الحافز لدى الباحثين المضيفين والزائرين؛ عائقًا قويًّا للأنشطة البحثية.

(٦-٨) إصدار الأبحاث:

يبدو حجم إصدارات الباحثين في مصر جيدًا إلى حد ما إذا قورن بالدول العربية الأخرى، لكن ليس إذا قورن بالدول المتقدمة. يوضح الجدول رقم (٦-٨) أن مصر احتلت المركز الأول بأكبر عدد من الإصدارات بين الدول العربية (٢٧٢٣٧)، وتلاها في الترتيب في نفس الفترة المملكة العربية السعودية بمجموع ٢١٥٩٦ إصدارًا.

جدول (٦-٨) الأبحاث المنشورة في الدوريات الدولية

العام	عدد الإصدارات
١٩٩٨	٢٨٦٦
١٩٩٩	٢٧٧٠
٢٠٠٠	٢٩٤٠
٢٠٠١	٣١٩٨
٢٠٠٢	٣٣٥٢
٢٠٠٣	٣٩٤١
٢٠٠٤	٤٣٠٦
٢٠٠٥	٤٤٦٩
٢٠٠٦	٤٥٨٢
٢٠٠٧	٤٨٠٢

المصدر: تقرير وزارة البحث العلمي

جدول (٦-٨) عدد الإصدارات في الدول العربية المختلفة (١٩٩٥-٢٠٠٥)

الدولة	عدد الإصدارات
الجزائر	٥٩٠٠
البحرين	١٠٧٠
مصر	٢٧٢٣٧
العراق	٨٤٠
الأردن	٧٤٥٣
الكويت	٦٥١٣
لبنان	١٠٠٣٥
موريتانيا	٥٨٦
المغرب	١٦٨٣
عُمان	٤٩٨٤
قطر	٧٧٢
السعودية	٢١٥٩٦
السودان	١٤٣٢
سوريا	١٩٦١
تونس	٩١٤٩

المصدر: تقرير وزارة البحث العلمي.

غير أنه في عام ٢٠٠٥ أصدرت ألمانيا ١٠٠٠٠٠ إصدار، واليابان ٩٥١٤٤ إصدار، وكوريا ٣١٥٧٤ إصدار (انظر الجدول رقم ٨-٧)، في حين لم تنتج مصر في نفس العام سوى ٤٤٦٩ إصدار. لكن مع أن مصر تحتل مركزًا ضعيفًا نسبيًّا بين الدول المتقدمة، فإن إصداراتها بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ شهدت معدل تزايد بلغ ٥٥٪، في حين بلغ معدل تزايد الإصدارات في ألمانيا ٢١٪، وفي اليابان ٢٠٪، وفي كوريا ١٥٨٪، في نفس الفترة. ومع أن معدل تزايد الإصدارات في مصر يبدو واعدًا، فما زالت هناك حاجة إلى بذل جهود جادة.

جدول (٨-٧) إصدارات العلماء من دول مختلفة (١٩٩٨-٢٠٠٥)

الدولة	الإصدارات ١٩٩٨ العدد الإجمالي	١٩٩٨ لكل مليون نسمة	٢٠٠٢ العدد الإجمالي	٢٠٠٢ لكل مليون نسمة	٢٠٠٥ العدد الإجمالي	٢٠٠٥ لكل مليون نسمة
اليابان	٧٩٧٨١	٦٣١,١	٨٢٣١٦	٦٦٠,٢	٩٥١٤٤	٧٤٣,٦
ألمانيا	٨٢٤٢٩	١٠٠٤,٧	٧٩٣٨٢	١٠٢١,٣	١٠٠٠٠٠<	١٤٥٤,٨
فرنسا	٥٧٧٧٤	٩٨٩,٣	٥٤٨٣٦	٩٥٣,٤	٦٩٠١٣	١١٣٦,٢
روسيا	٢٩٦٨٨	٢٠٢,١	٢٧١٩٧	١٨١,٨	٢٨٠٧٢	١٩٦,١
بولندا	٩٨٦٤	٢٥٥,١	١٢٢٣٩	٣٩٠,٣	١٧٠٠٦	٤٤٥,٦
رومانيا	١٨٣٠	٨١,٣	٢١٩٢	١١٢,٥	٣٠٠٥	١٣٨,٩
كوريا	١٢٠٩٦	٢٦١,٣	١٨٧٥٠	٥١٦,٦	٣١٥٧٤	٦٥٣,٨

مع أن مصر تحتل مركزًا ضعيفًا نسبيًّا بمقارنتها مع الدول المتقدمة إلا أن إصداراتها في الفترة من عام ١٩٩٨ و٢٠٠٥ شهدت معدل تزايد بلغ ٥٥٪ في حين بلغ معدل تزايد الإصدارات في ألمانيا ٢٠٪ وفي اليابان ٢١٪ وفي كوريا ١٥٨٪. وهذا يدل على أنها حققت تقدمًا حقيقيًّا منذ أواخر التسعينيات فيما يتعلق بإصدار الأبحاث. لكن ما زالت هناك حاجة إلى بذل جهود جادة.

الفصل التاسع: دولية التعليم العالي

(٩-١) مقدمة:

يعد تدويل النظام التعليمي مؤشرًا هامًّا على جودته وتأثره بأنظمة التعليم العالمية وتواؤمه معها. ولا شك أن مصر تسعى إلى تطوير مظاهر التدويل في نظام التعليم العالي الخاص بها، لاسيما في إطار جهودها لتحقيق معايير الجودة العالمية وزيادة رأسمالها البشري.

(٩-٢) الحراك على المستوى الدولي:

يمكن قياس عملية تدويل النظام التعليمي من خلال مؤشرين: الحركة نحو الداخل (انتقال أعضاء هيئات التدريس والطلاب الأجانب إلى مصر بهدف تبادل المعارف) والحركة نحو الخارج (انتقال أعضاء هيئات التدريس والطلاب المصريين إلى خارج مصر). وهذان المؤشران يمكن تناولهما بناء على بعض المقاييس مثل مستويات حركة أعضاء هيئات التدريس والطلاب، والمناهج التعليمية، واللغات الأجنبية.

(٩-٢/١) حراك أعضاء هيئات التدريس المصريين:

وفقًا لقانون الجامعات لعام ١٩٧٢ وتعديلاته، يمكن لأعضاء هيئات التدريس المصريين السفر إلى خارج البلاد في إطار برامج التبادل الطويلة أو القصيرة، سواء وفقًا لمنحة أو بعثة دراسية بعد الدكتوراة أو كمدرسين زائرين أو لإجازة طويلة أو فترة مشاركة قصيرة في المؤتمرات أو تدريب أو أي شكل آخر من أشكال تنمية القدرات. يوضح الشكل (٩-١) حركة الأكاديميين المصريين إلى خارج البلاد في إطار أنشطة متنوعة وبرامج مختلفة.

جدول (٩-١) عدد أعضاء هيئات تدريس الجامعات الحكومية الموفدين إلى الخارج حسب مصدر التمويل

	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥
البعثات	٢٥١	١٠٢	٩٤	٧٢	٣٠
منح الاتحاد الأوربي	٠	٠	٥٦	٩١	١٣
مشروع تطوير التعليم العالي	٠	٠	٠	١٠	٣١
الإجمالي	٢٥١	١٠٢	١٥٠	١٨٣	٧٤

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي

يوضح الجدول رقم (٩-١) أن عدد البعثات الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس شهد تناقصًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، في حين شهدت نفس الفترة زيادة كبيرة في حجم التمويل الممنوح من الاتحاد الأوربي ومشروع تطوير التعليم العالي. والهدف الأساسي من انتقال الطلاب هو الدراسة في الخارج.

شكل (٩-١) عدد منح الدكتوراه المقدمة من الحكومة المصرية إلى طلاب الدراسات العليا حسب التخصص (٢٠٠٢-٢٠٠٥)

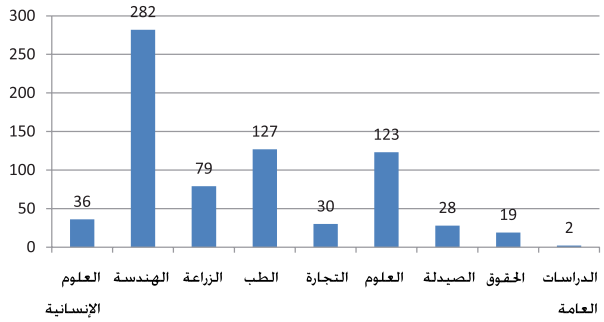

وتدعم برامج تبادل المعارف مجموعة من الاتفاقيات، كما يوضح الجدول (٩-٢).

جدول (٩-٢) اتفاقيات مصر مع الدول الأخرى

القارة/المنطقة	المعاهدات الدولية	برامج تبادل المعارف	الاتفاقات الثنائية بين الجامعات
أفريقيا	٣٩	٢١	٩
آسيا	١٨	١١	١٥٨
أوروبا	٣٣	٢٠	٢٥٢
أمريكا الشمالية	٥	٢	٩٣
أمريكا الجنوبية	١٢	٩	٥
الدول العربية	٢١	١٧	١٩٢
الإجمالي	١٢٨	٨٠	٧٠٩

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي

تخدم المنح غير الحكومية بعض أعضاء هيئات التدريس المصريين في زيارة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول. وقد يقوم بتمويل هذه المنح مؤسسات تعليمية كهيئة فولبرايت والمجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة فورد والمعهد الدولي للتعليم، غير أن عدد المنح التي تقدمها تلك المؤسسات ضئيل جدًّا. على سبيل المثال، يبلغ عدد المنح المقدمة من هيئة فولبرايت للدارسين المصريين نحو ٨٠ منحة سنويًّا. أما بالنسبة للمجلس الثقافي البريطاني، فتُقدَّم منح شيفننج إلى نحو ٤٠ دارسًا وباحثًا مصريًّا كل عام (موقع المجلس الثقافي البريطاني).

(٩-٢/٢) حراك أعضاء هيئات التدريس الأجانب:

على نحو مماثل، يشارك أساتذة الجامعات والخبراء الأجانب في مختلف الأنشطة التعليمية في قطاع التعليم العالي بمصر (انظر الشكل ٩-٢). يوضح الشكل أن أغلب أساتذة الجامعات يفدون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في العادة كمدربين.

شكل (٩-٢): الحركة الدولية للباحثين وأعضاء هيئات التدريس الأجانب المشاركين في إصلاح التعليم العالي في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦

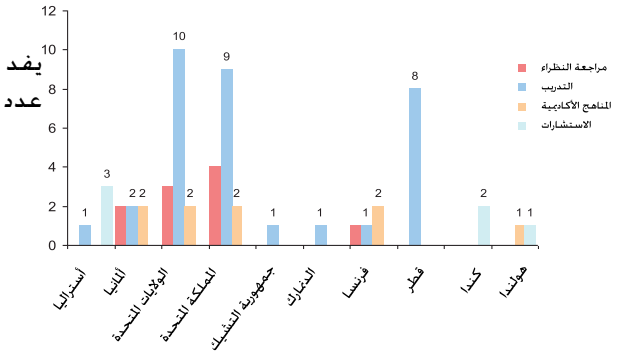

أصغر من أعضاء هيئات التدريس الأجانب إلى مصر في إطار برامج تبادل تدعمها مؤسسات غير حكومية كهيئة فولبرايت، ولو أن عدد الباحثين الأمريكيين الوافدين إلى مصر بمنحة فولبرايت يبلغ نحو ١٠٠ باحث سنويًّا. وقد بلغ مجموع الدارسين والباحثين المنتفعين بتلك المنحة من المصريين والأجانب على مدى الستين عامًا الماضية نحو ٥٠٠٠.

(٩-٣/٢) حراك الطلاب الجامعيين المصريين:

يبلغ إجمالي عدد الطلاب الجامعيين المصريين الذين يدرسون خارج البلاد في إطار منح حكومية ٣٢٨٩ طالبًا موزعين كما يوضح الشكل (٩-٣).

شكل (٩-٣) توزيع الطلاب المصريين الذين يدرسون خارج البلاد

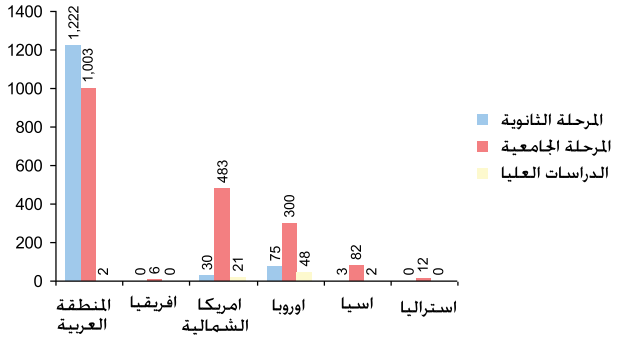

يوضح الشكل أن عدد الخريجين، الذين يمثلون معاوني هيئات التدريس بالجامعات الحكومية، يبلغ أقصاه في أمريكا الشمالية وأوربا. أما الطلاب في مرحلة الدراسة الجامعية، فيبلغ عددهم أقصاه في العالم العربي، ولعل هذا يعود إلى إقامتهم مع أسرهم. أما فيما يتعلق بالمنح غير الحكومية، فلا تسهم إلا بصورة محدودة في دراسة الطلاب بالخارج. كما أنها تضع معايير تنافسية جدًّا لاختيار مستحقي المنح. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، بلغ إجمالي عدد المنتفعين من المنحة المقدمة من برنامج مؤسسة فورد للمنح الدولية ودعم أميديست ١٢٣ طالبًا فقط (موقع مؤسسة فورد).

(٩-٤/٢) حراك الطلاب الجامعيين الأجانب:

يمثل الطلاب من العالم العربي أغلبية الطلاب الأجانب في مصر. ويوضح الجدول رقم (٩-٣) التزايد الذي شهدته أعداد الطلاب الأجانب على مدى الخمسين عامًا الماضية.

جدول (٩-٣) عدد الطلاب الأجانب المسجلين في الجامعات الحكومية المصرية بين عامي ١٩٥٢ و٢٠٠٧

العام	عدد الطلاب الأجانب
١٩٥٣/١٩٥٢	١٥٩٩
١٩٦٢/١٩٦١	٧١٢٢
١٩٧٢/١٩٧١	١٧٦٠٢
١٩٧٩/١٩٧٨	٣٦٥٣٠
١٩٨٢/١٩٨١	٢٦٥٤١
١٩٩٢/١٩٩١	٧٤٦٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٠٥٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٦٥٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٢٧٧

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي

يوضح هذا الجدول أن عدد الطلاب الأجانب الوافدين إلى الجامعات المصرية الحكومية شهد ارتفاعًا كبيرًا في أواخر السبعينيات، لكنه ظل يتراجع منذ ذلك الحين. غير أن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر في التسعينيات بدأ في جذب المزيد من الطلاب العرب من خارج البلاد.

كما يوضح الشكل رقم (٩-٤)، بلغ عدد الطلاب الأجانب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي المصرية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ٢٩٢٩٧ طالبًا موزعين على المؤسسات التعليمية المختلفة.

شكل (٩-٤) عدد الطلاب الأجانب المقيدين في مختلف مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

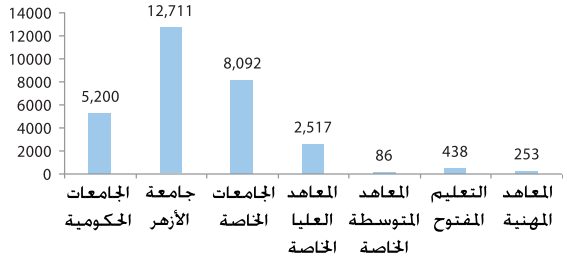

ويوضح الشكل (٩-٤) أن عدد الطلاب الأجانب المقيدين في الجامعات الخاصة فاق عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الحكومية، في حين احتفظت جامعة الأزهر بالعدد الأكبر من الطلاب الأجانب، وخاصة طلبة العلوم الدينية من الدول الآسيوية. ويحصل معظم هؤلاء الطلاب على منح للدراسة في جامعة الأزهر تغطي تكاليف الدراسة والإقامة. ونلاحظ أيضًا أن جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية هي الجامعات الأكثر جذبًا للطلاب الأجانب.

شكل (٩-٥) توزيع الطلاب الأجانب المقيدين في الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣
(عدد الطلاب)

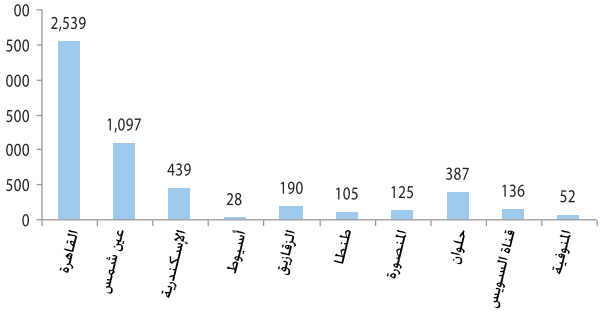

يوضح الجدول (٩-٤) منابع تدفق الطلاب الأجانب على مصر.

جدول (٩-٤) توزيع الطلاب الأجانب في الجامعات الحكومية حسب المناطق التي يفدون منها (١٩٨٨-٢٠٠٨)

	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٨/٠٧
الدول العربية	١١٣١٥	٦٥٢١	٧٤٠٥	٦٠٦٦	٦٨٥٤
دول جنوب صحراء إفريقيا	١٩٦	١٦٤	٢٣٠	٤٦٠	٩٥٠
آسيا	٨٠	١٧٩	٢٥٣	١٢٧٨	١٣٦٢
أوروبا والأمريكتين	٣٠	٧٣	٥٥	٦٨	٨١

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي

يوضح الجدول أن الطلاب العرب يمثلون أغلبية الطلاب الأجانب في الجامعات الحكومية، ويليهم طلاب دول آسيا، ثم طلاب دول جنوب صحراء أفريقيا. لكن فيما يشهد عدد طلاب الدول العربية تناقصًا، يشهد عدد طلاب دول آسيا تزايدًا، خاصةً في عدد الطلاب من ماليزيا وإندونيسيا والهند والصين. وهو ما يعكس تزايد الاتفاقيات الثنائية

بين مصر وهذه الدول، خاصة في مجالات الطب والعلوم الإنسانية والهندسة (جدول ٩-٥).

جدول (٩-٥) توزيع الطلاب الأجانب في مصر حسب المجال من الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨

المجال	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨
العلوم الأساسية	٪٩	٪٥	٪٥	٪٥
التعليم	٪٨	٪٨	٪٦	٪٦
العلوم الإنسانية	٪٢٨	٪٢٢	٪٢٠	٪١٨
الزراعة والطب البيطري	٪٨	٪٥	٪٦	٪٩
الطب	٪٢٦	٪٤٢	٪٤٨	٪٤٩
الهندسة	٪٢٢	٪١٧	٪١٦	٪١٤
الإجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي

يوضح الجدول (٩-٦) مصادر تمويل الطلاب الأجانب في الجامعات الحكومية.

جدول (٩-٦) مصادر تمويل الطلاب الأجانب في الجامعات الحكومية (عدد الطلاب)

مصدر التمويل لنوع الدراسة	المنح المصرية	منح الدول الوافد منها الطلاب	الطلاب أنفسهم	الإجمالي
طلاب المرحلة الجامعية	٦٦٨	--	٣٢٩٠	٣٩٥٨
طلاب الدراسات العليا	١٦٦	٤٥٤	٢٢٧٤	٢٨٩٤
طلاب آخرون (دارسو اللغة العربية)	٢٣٧	--	--	٢٣٧
الإجمالي	١١٠٧	٤٥٤	٥٥٦٤	٧١٢٥

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي

مراجع مختارة:

Strategic Planning Unit. (2007). Master Plan of Higher Education in Egypt 2007-2022- 2nd itiration. Cairo: Ministry of Higher Education.

Richards, A. 1992. "Higher Education in Egypt", WPS 862, Population and Human Resources Department The World Bank.

Master plan for Higher Education in Egypt (2007-2022), 2007. Cairo: Ministry of Higher Education

Information and Decision Support Center, Egyptian Cabinet of Ministers, April 2008 report, vol 16. www.idsc.gov.eg

HEEPF Impact assessment report (٢٠٠٧). Cairo: Ministry of Higher education.

Egypt in Figures. (2006). Cairo: CAPMAS.

Egypt Human Development report. 2005. Egypt: United Nations Development Program and The Institute of National Planning.

Egypt Country Profile: The Road Ahead for Egypt. (2004). Economic Research Forum (ERF).

Education Committee. (2007). Status of Female Students in Higher education in Egypt. Cairo: Shura Council. Central Auditing Organization. (2004). CAO. Retrieved 2008, from http://www.cao.gov.e

وزارة التعليم العالي
وحدة التخطيط الإستراتيجي
٩٦ ش أحمد عرابي - المهندسين - الدور السادس - الجيزة ١٢٣١١
ت: ٣٣٤٥٨٦١٠ (٢٠٢) داخلي ٢٠٣ ف: ٣٣٤٥٨٦١٠ (٢٠٢) داخلي ٢٧٤